

Distr.: General  
25 February 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ السيد فرانسيسكو كابتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة ريتا لارانجينا، المديرية الإدارية للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس والصين وفرنسا والمكسيك والنرويج والهند - باسم كينيا والنيجر وتونس، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين - والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفيت نام، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو عن "الحالة في الصومال" التي عقدت يوم الاثنين، 22 فبراير 2021. كما أدلى ببيان معالي السيد محمد عبد الرزاق محمود، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باربرا وودوارد  
رئيسة مجلس الأمن



## المرفق الأول

## إحاطة مقدمة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، جيمس سوان

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن مرة أخرى على الحالة في الصومال.

يسرني أن أخطبكم بشكل مشترك مع زميلي العزيز السفير فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. أود في البداية أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالتزام قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتضحياتها منذ عام 2007 إلى جانب القوات الصومالية الشجاعة.

إن جلسة المجلس اليوم حسنة التوقيت في ضوء التطورات الهامة التي حدثت في الصومال في الأسابيع الأخيرة وخلال الأيام القليلة الماضية. تهدد التوترات السياسية المتزايدة التقدم في بناء الدولة في الصومال، بل وأمنه، ما لم يتم حلها عن طريق الحوار والحلول التوافقية لصالح البلد. ولسوء الحظ، فإننا نشهد بدلاً من ذلك سياسة حافة الهاوية بشكل متزايد، وتكتيكات الضغط، واختبارات القوة التي لا يمكن إلا أن تزيد من المخاطر.

وقد عرقلت المواجهة السياسية بين الزعماء الصوماليين الرئيسيين تنفيذ النموذج الانتخابي الذي اتفق عليه رئيس حكومة الصومال الاتحادية وزعماء الولايات الأعضاء في الاتحاد في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وقد أيد مجلسا البرلمان هذا النموذج رسمياً، وأيدته جميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية الأخرى، ولكن تنفيذه موضع نزاع. وسأعود إلى تلك النقطة.

وقد تعاقمت التوترات الآن بشأن تنفيذ الانتخابات بسبب التساؤلات التي أثارها بعض الشخصيات السياسية بشأن شرعية ولاية الرئيس بعد انتهاء فترة ولايته الدستورية في 8 شباط/فبراير. وتستشهد الحكومة بقرار برلماني في تشرين الأول/أكتوبر يسمح للرئيس بالبقاء، ولكن ذلك موضع طعن من قبل آخرين.

في غضون ذلك، وفي صباح يوم 19 شباط/فبراير، وهو يوم احتجاجات أعلن عنه مجلس نقابة مرشحي الرئاسة المعارض، أبلغ عن وقوع عدة حوادث عنف. ورغم أن التفاصيل الكاملة غير مؤكدة، فإن هذه الحوادث شملت، حسبما ورد، اشتباكات مسلحة بين أفراد الأمن الحكوميين وأفرقة الأمن التي تستخدمها المعارضة، فضلاً عن لجوء القوات الحكومية إلى إطلاق النار بالذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين.

وأصبحت الاتصالات العامة من جانب الزعماء الرئيسيين تتسم بالجدل والمواجهة على نحو متزايد، مما يكشف عن الإحباط وعدم الثقة وإحساس بالظلم يشعر به الكثيرون. ومن ثم فإن هذه فترة توتر في الصومال، حيث يتصاعد كل من الخطاب والأفعال.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أذكر بإيجاز الجهود التي بذلت مؤخراً للمضي قدماً في تنفيذ النموذج الانتخابي الذي اتفق عليه في 17 أيلول/سبتمبر.

بدعوة من الحكومة الاتحادية، اجتمعت حكومة الصومال الاتحادية وزعماء الولايات الأعضاء في الاتحاد في دوسمريب في الفترة من 2 إلى 6 شباط/فبراير وأحرزوا تقدماً، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق

نهائي بشأن المسائل الخلافية، وهي تشكيل هيئات إدارة الانتخابات، وطرائق اختيار ممثلين من "صوماليلاند" في المؤسسات الاتحادية، وإدارة الانتخابات في منطقة جيبو بولاية جوبالاند.

وفي وقت لاحق، دعت الحكومة الاتحادية لعقد اجتماع للجنة فنية من كبار الوزراء في حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، اجتمعوا في بيدواه يومي 15 و 16 شباط/فبراير. وأعلنت اللجنة أنها توصلت إلى حلول تقنية للمسائل الخلافية، وأكدت من جديد التزامها بحصة الـ 30 في المائة المخصصة للنساء في العملية الانتخابية، وأشارت إلى الحاجة إلى جدول زمني انتخابي جديد منقح ولكنه قصير.

واستناداً إلى عمل اللجنة، دعت الحكومة الاتحادية إلى عقد مؤتمر قمة لقادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في مقديشو يومي 18 و 19 شباط/فبراير. ومع ذلك، فقد عطلت الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة هذه الخطط، وقد رفض زعيما جوبالاند وبونتلاندي حتى الآن، للأسف، الانضمام إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأخرى الأعضاء في الاتحاد في مؤتمر قمة. ونحن نواصل، إلى جانب الشركاء الآخرين، بذل الجهود من أجل فهم ومعالجة شواغل الزعيمين حتى يتمكنوا من الانضمام إلى العملية من أجل المضي قدماً في اتفاق 17 أيلول/سبتمبر.

وفي ضوء هذا المأزق المثير للقلق، عملت في الأيام الأخيرة عن كثب، إلى جانب شركاء إقليميين ودوليين آخرين، لإشراك حكومة الصومال الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد والشخصيات السياسية الرئيسية وممثلي المجتمع المدني للحث على المضي قدماً على أساس الحوار والحلول التوفيقية خدمة للمصالح الوطنية. وكانت رسالة الشركاء واضحة ومفادها أنه لا ينبغي إجراء انتخابات جزئية، أو عمليات موازية، أو اتخاذ إجراءات انفرادية من جانب القادة الصوماليين. ولن تؤدي هذه النهج إلا إلى مزيد من الانقسام وخطر المواجهة.

وأود أن أكون واضحاً: ما زلت مقتنعا بأن نموذج 17 أيلول/سبتمبر القائم على توافق الآراء يوفر أفضل خيار متاح للمضي بسرعة نحو عملية انتخابية لاختيار أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ ورئيس. من شأن ذلك أن يقلل إلى أدنى حد حدوث مزيد من التأخير في دورة الانتقال في الصومال البالغ مدتها أربع سنوات، وأن يكفل أن الزعماء الوطنيين المختارين لديهم ولاية واضحة ويتمتعون بقبول واسع النطاق، وأن يسمح للبلد بتحويل اهتمامه من المنافسة السياسية الحالية إلى أولويات وطنية حيوية أخرى لمصلحة شعبه.

وللمضي قدماً في هذا الطريق، من الضروري أن يستخدم القادة الصوماليون جميع القنوات المتاحة للحوار والتشاور، بما في ذلك الاتصالات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة السياسيين وشخصيات المجتمع المدني المؤثرة حتى تُسمع أصواتهم الهامة. ولبناء الثقة في العملية، سيكون من الضروري أيضاً كفالة أن تتسم إدارة العملية الانتخابية المتفق عليها والإشراف عليها بالحياد والاستقلال قدر الإمكان وأن تخضع للرقابة بصورة منتظمة. ويجب كفالة الحريات السياسية الأساسية، بما فيها حرية التعبير والتجمع والتنظيم والوصول إلى وسائل الإعلام. ويجب أن يستمر الاتصال بين الجهات الفاعلة الرئيسية - ولا سيما حكومة الصومال الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد - على أساس منتظم ومتواتر للتقليل إلى أدنى حد من سوء الفهم في المستقبل وحل المشاكل قبل أن تتصاعد.

وتقف الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون على أهبة الاستعداد للسير مع الصوماليين على هذا الطريق إلى الأمام من خلال بذل المساعي الحميدة أو إقامة منتدى للحوار، وتقديم المساعدة التقنية للعملية ورصد تنفيذ الالتزامات، إذا ما وجدت الأطراف الصومالية أن هذه المساهمات مفيدة.

وكما استمر تركيز الاهتمام السياسي الوطني على المأزق الحالي بشأن إجراء الانتخابات، كلما كان التأثير السلبي أكبر على الأولويات الأخرى، مثل النهوض بالإصلاحات الأمنية والاقتصادية، ووضع الصيغة النهائية للدستور، وتنفيذ خطة التنمية.

ولا تزال حركة الشباب تشكل التهديد الرئيسي لأمن البلد. وقد زادت الحركة وتيرة عملياتها منذ آب/أغسطس 2020، وشهدت بداية عام 2021 ذروة جديدة في عدد الهجمات، بما في ذلك المزيد من المركبات المفخخة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي يحملها أشخاص، والتي تستهدف المسؤولين الحكوميين والشخصيات البارزة في المجتمع الصومالي.

وحققت قوات الأمن الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مكاسب عسكرية هامة في منطقة شبيلي السفلى في أوائل عام 2019، ومرة أخرى في أوائل عام 2020، ويجري الآن توطيد تلك المكاسب ليتسنى إحراز مزيد من التقدم ضد حركة الشباب في مناطق أخرى. وواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية المؤهلة طوال هذه الفترة على الرغم من التعقيدات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي الوقت نفسه، تم الانتهاء من الأعمال التحضيرية للمضي قدماً في عملية الانتقال الأمني في الصومال في عام 2021، وفقاً لما طلبه مجلس الأمن. ونظمت الحكومة الاتحادية اجتماعات للجنة الأمن والعدالة ومنتدى الشراكة المعني بالصومال في أوائل كانون الأول/ديسمبر، مما دفع قدماً بالنهج الشامل للأمن وإطار المساءلة المتبادلة. ونشجع الحكومة على مواصلة تلك الجهود وعلى عقد مؤتمر تشكيل القوات الذي أعلن عنه رئيس الوزراء في أقرب وقت ممكن.

وقد قُدم تقييم مستقل عن الحالة الأمنية ودور الشركاء الدوليين، أُعد بتكليف من مجلس الأمن، إلى المجلس في 8 كانون الثاني/يناير، كما حدّثت الحكومة الصومالية الخطة الانتقالية في الصومال وعرضتها على الشركاء في مجال الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أوائل شباط/فبراير. وهذه كلها عناصر هامة لدفع عملية نقل المسؤوليات الأمنية قدماً في هذا العام وإرساء الأسس لمزيد من التقدم في المستقبل.

لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال مزرية. وسيرتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة من 5.2 مليون شخص في العام الماضي إلى ما يقدر بـ 5.9 مليون شخص في عام 2021. وجاء ذلك نتيجة لازدياد انعدام الأمن الغذائي والكوارث المناخية وأسوأ انتشار للجراثيم منذ عقود وأثار جائحة كوفيد-19. وللأسف، شهدنا في الأسابيع الأخيرة ارتفاعاً متجدداً في حالات كوفيد-19 في الصومال، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة أصلاً. إن الصومال مؤهل للاستفادة من برنامج مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وستكفل الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الصومالية، توزيع أول دفعة من اللقاحات بصورة فعالة على العاملين في الخطوط الأمامية والفئات الضعيفة في جميع أنحاء البلد. وبينما نشعر بعظيم الامتنان على المساهمات السخية التي قدمها المانحون

في عام 2020، ستظل الاحتياجات الإنسانية مرتفعة. وناشد المانحين مرة أخرى دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، التي يتطلب تنفيذها مبلغ 1.09 بليون دولار.

وتواصل أسرة الأمم المتحدة أيضا العمل مع السلطات الصومالية والشركاء في إيجاد حلول أطول أجلا لتلك الصدمات الإنسانية المتكررة. فعلى سبيل المثال، يعمل المستشار المعني بالبيئة في بعثتنا مع الحكومة في وضع سياسات واستراتيجيات متصلة بالمناخ، فضلا عن استجابات عملية لمواجهة دورات الفيضانات والجفاف التي تتأثر بالظروف المناخية.

بينما تركز هذه الإحاطات الفصلية عادة على آخر التطورات السياسية والأمنية والإنسانية، يجب أن نظل دائما مدركين حقيقة أن التغيير الإيجابي الدائم بالنسبة للصوماليين سيتطلب بناء المؤسسات وتحسين الحكم، بما في ذلك من خلال الإصلاح الدستوري والاستثمار في الصحة والتعليم وزيادة مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة، وغير ذلك من الإصلاحات الطويلة الأجل. وتواصل الأمم المتحدة في الصومال عملها مع الصوماليين في جميع تلك المجالات، وهي تدرك أن ذلك سيتطلب إصرارا ومثابرة.

ومن الضروري أن يضع الزعماء السياسيون في الصومال هذه الأهداف المستقبلية الأكبر في الاعتبار. لقد انتظر الشعب الصومالي وقتا طويلا ليشهد إحراز تقدم، ولكنه لا يزال هشا. ولهذا السبب، أحث جميع القادة السياسيين الصوماليين على التراجع عن المواجهة وتجنب التكتيكات الخطرة التي تستند إلى مبدأ استحواذ الفائز على كل شيء. وبدلا من ذلك، فإن هذا هو الوقت المناسب لمواصلة الحوار وإيجاد حلول وسط من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل للجميع وذي مصداقية لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن على أساس نموذج 17 أيلول/سبتمبر.

## المرفق الثاني

## إحاطة مقدمة من الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايثانو خوسيه ماديرا

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علماً مرة أخرى بشأن الصومال. واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة المملكة المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

تُعقد جلسة اليوم في أعقاب أحداث 19 و 20 شباط/فبراير، التي أسفرت عن اندلاع اشتباكات مسلحة في مقديشو فيما يكافح القادة السياسيون الصوماليون من أجل الخروج من المأزق السياسي الراهن وتمكين البلد من إجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع.

وقد دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد موسى فكي محمد، إلى ضبط النفس وحث أصحاب المصلحة الصوماليين على الامتناع عن القيام بأعمال ربما تؤدي إلى تصعيد التوترات أو إلى المزيد من العنف. وأكد من جديد على الأهمية والضرورة المطلقة لإجراء الانتخابات كوسيلة لتجديد وإعادة تأكيد ثقة الشعب ووثوقه بقادته ولتوطيد السلام والاستقرار وسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وهدأت الاشتباكات المسلحة التي وقعت في 19 و 20 شباط/فبراير وتوقفت، ولكن التوترات السياسية والأسباب الكامنة التي أدت إلى تلك الاشتباكات لا تزال قائمة. ولذلك، من المهم أن يعود أصحاب المصلحة الصوماليون إلى طاولة المفاوضات وأن يظلوا مركزين وأن يواصلوا حوارهم، مسترشدين بالروح البناءة والحلول التوفيقية وتوافق الآراء، من أجل الاتفاق على عملية ذات مصداقية يمكن أن تؤدي، في بيئة سلمية ومواتية، إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة، وفقاً لاتفاق 17 أيلول/سبتمبر.

وفي هذا الصدد، تحقق الكثير بالفعل. فقد حظي اتفاق 17 أيلول/سبتمبر باعتراف وتأييد زعماء حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء ومجلسي البرلمان الوطني ومجلس مرشحي الرئاسة ودوائر الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. ولم تشكك اشتباكات يومي 19 و 20 شباط/فبراير في صلاحية اتفاق 17 أيلول/سبتمبر. وخرجت المناقشات التقنية التي جرت مؤخراً في بيدواه، والتي أرسلت جميع الولايات الاتحادية الأعضاء خبراء للمشاركة فيها، بمقترحات اعتمدها جميع المشاركين بالإجماع وأوصت بأن يجتمع قادة الحكومة الاتحادية في الصومال والولايات الاتحادية الأعضاء لتأييد وإقرار خريطة طريق لإجراء الانتخابات.

ومن المهم أن يتفق القادة على موعد محدد للاجتماع والنظر في تلك المقترحات التي تشكل مفتاح التغلب على العقبات التقنية التي تحول دون تنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر وإجراء الانتخابات. ولكن أحداث 19 و 20 شباط/فبراير وقعت بعد أن تم بالفعل الإعلان عن مقترحات بيدواه وبعد اقتراح موعد لاجتماع القادة للنظر فيها. ولم يُعقد ذلك الاجتماع. ويجب إيجاد حيز للنظر في ذلك الأمر بعناية وينبغي لنا، كشركاء دوليين، أن ندعم أصحاب المصلحة الصوماليين في هذا المسعى. ويظل الحفاظ على قنوات الاتصال والحوار أدوات حيوية في هذا الجهد.

على الرغم من التحديات والتأخيرات التي ذكرتها للتو، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الوفاء بمسؤولياتها المتصلة بالانتخابات، ولا سيما على صعيد توفير الأمن والتدريب والدعم التقني فيما يتعلق بالانتخابات. وفي سياق تنفيذ تلك المهام، فإن ثمة تعاوناً وتنسيقاً متكاملين بين شرطة البعثة والشرطة

الصومالية وأفراد العنصر المدني في البعثة ونظرائهم في الإدارات الحكومية والصحفيين والمجتمع المدني والعنصر العسكري في البعثة والجيش الوطني الصومالي. وسيكون هذا التفاعل والتعاون متعدد الأوجه مهمين وضروريين جدا خلال العملية الانتخابية الفعلية.

وفيما يتعلق بالأمن، لا تزال الحالة متقلبة بوجه عام، حيث أن حركة الشباب تتخذ مواقع استراتيجية بهدف زيادة قدرتها على إحباط العملية الانتخابية المقبلة لأقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، فإنها تركز على مقديشو بشكل خاص، حيث تواصل شن هجماتها القاتلة.

عدا مقديشو وفي مناطق عمليات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، نواصل ملاحظة ثلاثة تكتيكات جديدة لحركة الشباب، مع هدف واضح يتمثل في زعزعة استقرار الانتخابات في الولايات الأعضاء في الاتحاد.

أولاً، تقوم حركة الشباب بتعبئة قواتها كجزء من خططها لاستعادة مواقع رئيسية في شبيلي السفلى والوسطى من أجل تيسير عملياتها المميتة في منطقة بنادر.

ثانياً، ركزت حركة الشباب، لا سيما في باي وباكول، على القيام بعمليات تخريبية، مستهدفة قوافل المعونة الإنسانية، وفي بعض الحالات طائرات الشحن التي تنقل البضائع والإمدادات.

ثالثاً، تقوم حركة الشباب بتوسيع سيطرتها وجعل وجودها محسوساً بشكل متزايد في غالمودوغ. وقد أدى ذلك إلى تكثيف الحركة لهجماتها في تلك الولاية العضو في الاتحاد خلال الأشهر الأخيرة، مثل الهجوم على ملعب غالكعيو في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

لكن ورغم جائحة فيروس كورونا والقيود التي تفرضها الأمطار الموسمية، تمكنا من احتواء أنشطة حركة الشباب من خلال تعزيز التعاون والعمليات المشتركة مع القوات الوطنية الصومالية والسماح بأن تجري الحياة في أمن نسبي في معظم المراكز السكانية في جميع مناطق عمليات البعثة.

وفي إطار تنفيذ البعثة لالتزاماتها الانتقالية في إطار عملية بادبادو 1، باستثناء الاستيلاء على بلدة بصرة، فإنها قد أكملت بنجاح مهامها الانتقالية في شبيلي السفلى. وسيتيح إنجاز عملية بادبادو 1 الآن للبعثة بدء عملياتها الانتقالية في شبيلي الوسطى. وسيعزز نشر أربع طائرات هليكوبتر مؤخراً من جمهورية أوغندا، تلك المرحلة الجديدة من العمليات إلى حد كبير.

ووفقاً للقرار 2520 (2020)، يمكننا أن أبلغكم بأن البعثة قد بدأت أيضاً في تنفيذ عملية إعادة تشكيلها، على النحو المتفق عليه في المؤتمر المشترك لقادة القطاعات المشترك بين البعثة والجيش الوطني الصومالي في تشرين الأول/أكتوبر 2020، مع إقرار المهام الرئيسية في لجنة تنسيق العمليات، في تشرين الأول/أكتوبر 2020 أيضاً، ورحبت بها على نطاق واسع الجهات الدولية الشريكة في الحدث الأمني الذي عقده الاتحاد الأوروبي بشأن الصومال في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ولا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزماً بالعمل عن كثب وبالتنسيق والتكامل مع قوات الأمن الصومالية بهدف زيادة تعزيز وتعجيل توليها المسؤوليات الأمنية من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا السياق، أحاط مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي علماً في بيانه الأخير بالتقدم المحرز في استعراض الخطة الانتقالية الصومالية. وفي مجال العمليات، سيتوقف نجاح الخطة الانتقالية إلى حد كبير على قدرتنا على التعجيل بتكوين جيش صومالي جيد التدريب، ومجهز جيداً، ومدعوم

جيدا، وقادر. وبدون خطة تشكيل قوات واضحة للغاية ومزودة بالموارد وقابلة للتنفيذ، فإن المناقشات التي أجريناها والقرارات التي اتخذناها ستكون معرضة للخطر.

ويعتقد الاتحاد الأفريقي بقوة بأن عقد مؤتمر لتشكيل القوات في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، سيعالج المجموعة الكاملة من المتطلبات اللازمة لنجاح العمليات الانتقالية الجارية. كما أنه سيتيح للشركاء الدوليين تحديد الموارد لضمان عدم زيادة تأخير تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال.

ونعتقد أيضا أنه بينما نواصل دعم العملية الانتقالية وتنفيذها، يجب أن تكون مسؤوليتنا الجماعية أن نقيم بصورة واقعية وشفافة الظروف في الميدان. وفي هذا الصدد، وكما يدرك المجلس الآن، فإن الاتحاد الأفريقي بصدد إجراء تقييمه المستقل لتقرير مستقبل البعثة بعد عام 2021. وسيتيح هذا التقييم أيضا للبعثة إعادة تشكيلها من أجل تحسين دعم احتياجات الصومال في مجال الأمن وتحقيق الاستقرار على نطاق أوسع.

وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، سيستعرض مجلس الأمن ولاية البعثة. ومنذ نشر البعثة في عام 2007، فقد واصلت تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد تحقق ذلك بتكلفة بشرية كبيرة. وقد أدت تضحيات البعثة إلى جانب تضحيات قوات الأمن الصومالية، على مدى السنوات الـ 14 الماضية إلى تهيئة حيز مادي تتطور فيه الحياة في أمان نسبي، ويمكن أن يجري فيه الحوار السياسي والمصالحة، ويمكن أن تصبح فيه الحوكمة والإغاثة الإنسانية وبسط سلطة الدولة حقيقة واقعة في جميع أنحاء الصومال. ويجب أن يراعي تجديد ولاية البعثة الحقائق السياسية والأمنية السائدة في الميدان، وحاجتنا جميعا لعدم تعريض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس للخطر.



## المرفق الثالث

## إحاطة مقدمة من المديرية الإدارية للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ريتا لارنجينا

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى الإدلاء بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي. ولدنيا اليوم أربع رسائل نريد إيصالها.

أولاً، من الأهمية بمكان وضع السياسة في مركز الصدارة. لقد انتهت ولاية رئيس الصومال الدستورية التي دامت أربع سنوات في 8 شباط/فبراير بدون التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن كيفية إجراء الانتخابات. ويشكل ذلك خطراً على الصومال، وإذا لم يتم التصدي له على وجه السرعة، فإنه سيصبح خطراً على الأمن الإقليمي. ونحث الزعماء الصوماليين على استئناف الحوار والعمل بروح من التسوية للتغلب على آخر العقبات السياسية التي تعترض إجراء انتخابات شاملة للجميع في أقرب وقت ممكن، مع احترام الاتفاق الذي توصلوا إليه في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وقد طالبنا مع شركاء آخرين بالهدوء وضبط النفس من جانب جميع الأطراف في أعقاب التوترات المسلحة التي شهدتها مقديشو خلال عطلة نهاية الأسبوع. ويجب على جميع الأطراف أن تتكاتف دون إبطاء من أجل تخفيف المزيد من التوترات والسعي إلى كسر الجمود السياسي الحالي بشأن إجراء الانتخابات. إن شعب الصومال يستحق تقاني قادته بشكل كامل لتحقيق سلامته ورفاهه وتقدمه.

وأي تقدم على الجانب الأمني لا يمكن إلا أن يدعم التسوية السياسية، لا أن يحققها. وعلى العكس من ذلك، فإن الأمن المستدام يعتمد على التسوية السياسية. ويجب على الحكومة والولايات الأعضاء في الاتحاد أن تتصالح وأن تعمل معا لتحقيق أفضل آفاق الاستقرار من خلال معالجة الأسباب الجذرية والأعراض. وإذا لم يتوصل قادة الصومال إلى ترتيبات سياسية، فإن حركة الشباب وغيرها من المفسدين سيستفيدون من ذلك. كما أن المكاسب التي تحققت في سبيل نقل الصومال إلى تخفيف عبء الديون قد تتعرض أيضاً لخطر الضياع.

ولذلك، حان الوقت لكي نعزز مع التزامنا بنهج سياسي أكثر شمولاً وتحقيقاً للاستقرار. وهذا وحده هو الذي يمكن أن يشكل أساساً مفيداً لإتاحة المجال للصومال لقيادة أمنه لما بعد عام 2021، وللاتحاد الأفريقي، وجيرانه وشركائه لمواصلة تقديم دعمهم.

ثانياً، نحن بحاجة إلى مواصلة إحراز تقدم في مجال الأمن. وفي ظل خلفية العديد من العوامل المحركة للنزاع داخل الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة، نرحب بالتقدم المحرز في الاستعراض الذي قادتته الحكومة الاتحادية الصومالية لخطة الانتقال الصومالية بالتعاون مع الشركاء الدوليين. ونشجع الحكومة الاتحادية على الانتهاء من استعراضها والموافقة رسمياً على الخطة الانتقالية للصومال في مجلس الأمن الوطني، بمشاركة كاملة من الحكومة الاتحادية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالأمن والعدل.

ومن خلال عملية استعراض الخطة الانتقالية للصومال، أبلغ الصومال عن رؤيته الاستراتيجية. إن وجود خطة للمستقبل تظهر مساراً موثقاً به للانتقال إلى الأمن بقيادة الصومال هو أفضل طريقة لضمان إمكانية التنبؤ والاستقرار للصومال والمنطقة، فضلاً عن تقييد دعم المانحين. ومع ذلك، ومن أجل مواصلة دعم تلك العملية الجارية، يتعين علينا أن نكون قادرين على فهم الكيفية التي ستبسط بها الحكومة سيطرتها على جميع أنحاء الصومال والموارد التي ستكون مطلوبة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى النظر في المزيد من

التفاصيل في المؤتمر المقبل لتشكيل القوات، وكذلك من خلال مفهوم العمليات المنقح، فيما يتعلق بالطرق والوسائل اللازمة لتحقيق طموحات الخطة.

إن الرؤية الواردة في الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة دليل على نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إعادة بناء الأمن الصومالي وقدرة قوات الأمن التابعة له. وهذا يعني أن السلطات الصومالية ستحتاج إلى الدعم بشكل متزايد، خلال السنوات المقبلة، لتمكين عملياتها هي بدلا من الاعتماد على قوات خارجية. وخطة الانتقال الصومالية المنقحة واضحة في أن بعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها هي الأقدر على تقديم ذلك الدعم كما إن البعثة المعاد تشكيلها ستحتاج إلى الاحتفاظ بالقدرة على مكافحة حركة الشباب.

ونشيد كذلك باختتام التقييم المستقل الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن. تعطينا تلك المعالم معا مؤشرا على مختلف الخيارات لتعزيز الوضع الأمني الحالي وعملية بناء الدولة. فهي تقدم نظرة أفضل لما هو مطلوب للتصدي للتهديد الذي تشكله حركة الشباب والتحديات الأخرى المختلفة التي تواجه الأمن وبناء الدولة.

ويجب أن يظل تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال الأمن والحكم في الصومال من أجل تمكينها من الاضطلاع بمسؤولية حماية شعبها هدفا رئيسيا لجميع شركاء الصومال. غير أن من الضروري معالجة المسائل والتفاصيل الرئيسية. وفيما يتعلق بتوليد القوة، كم هو العدد الكافي، ولأي الأغراض؟ وفيما يتعلق بالتدريب، من الذي سيجريه، ووفقا لأي معيار ولأي غرض؟ وكيف ستدعم المشاركة الثنائية الرؤية الشاملة؟ ويبدو أنه من الضروري وجود آلية معززة للجمع بين مختلف الأطراف الصومالية الفاعلة والجهات الدولية في مجال الأمن لكفالة اتباع نهج مشترك.

وينبغي للنهج الأكثر توازنا أن يشدد على منع ومكافحة التطرف العنيف والجريمة المنظمة، بما في ذلك التمويل، بوصفه عنصرا مكملا للانخراط العسكري - في الميدانين البري والبحري على السواء - لمواجهة التهديد المتنامي. كما إن التركيز على نهج أكثر شمولاً تجاه الأمن والاستقرار يتطلب كذلك تعزيز توفير الخدمات الأساسية والعدالة وإنفاذ القانون والإدارة العامة، ولا سيما إدارة المالية العامة.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بجهود بناء الدولة في الصومال. وقد بلغ دعمنا، منذ عام 2014، ما يقرب من 1,6 بليون يورو في مجال المساعدة الإنمائية والإنسانية. وكان استثمارنا في قطاع الأمن كبيرا، حيث بلغ مجموع استثماراتنا أكثر من 2,1 بليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي منذ عام 2007. وقد خصصنا 100 مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي حتى نهاية يونيو 2021. وبالتوازي مع ذلك، قمنا بزيادة دعمنا لتوفير معدات غير فتاكة لقوات الأمن الصومالية المشاركة في عمليات انتقالية إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - بقيمة 40 مليون يورو للفترة 2019-2020. وقد نفذ هذا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

كما مدد الاتحاد الأوروبي بعثاته في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، التي تواصل دعم بناء قدرات قوات الأمن الصومالية، في البر والبحر على حد سواء، لمدة سنتين آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق ولاية عملية أتلانتا لتشمل المهام التنفيذية وغير التنفيذية الثانوية المتمثلة في مكافحة الاتجار بالأسلحة والمخدرات ورصد مختلف الأنشطة غير المشروعة في البحر. وبهذه التعديلات، ستدعم عملية أتلانتا حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال والمكافحة الجارية لحركة الشباب وقنوات تمويلها،

مع مواصلة جهودها الأساسية في نفس الوقت لمكافحة القرصنة وحماية شحنات برنامج الأغذية العالمي وغيرها من الشحنات المعرضة للخطر المتجهة إلى الصومال.

وعلاوة على ذلك، فإن مساهمة الاتحاد الأوروبي بمبلغ 23 مليون يورو في برنامج الشرطة المشترك، الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضاً، تستكمل مساهمات المانحين من ألمانيا والمملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز دعمنا لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام المرونة والقدرة على التصدي لمشكلة مخاطر المتفجرات في الصومال.

وترتبط رسالتنا الثالثة بالحاجة إلى إعادة بناء توافق الآراء السياسي الإقليمي السابق الذي كان قائماً عندما بدأت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قبل 10 سنوات. ويكمن الاستقرار المستقبلي في الصومال في الانخراط السياسي القوي والصادق، سواء داخل الصومال أو في المنطقة. وينبغي أن يكون موجهاً نحو التوصل إلى حل سياسي دائم مع استمرار مشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية لتكون بمثابة وسيلة تمكين إيجابية. وهذا يتطلب تعاوناً إقليمياً ومتعدد الأطراف، ونرحب بالدور القيادي للاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المشاركة الأوسع نطاقاً فيما بين الشركاء في جميع أنحاء المنطقة الأوسع نطاقاً، ويشجع بكل إخلاص على إجراء المزيد من الحوار في ذلك الصدد.

وتتعلق رسالتنا الرابعة والأخيرة بالعمل الذي ينتظرنا في عام 2021 والحاجة إلى تحديد إطار أمني لما بعد عام 2021. فيتعين علينا أن نأخذ في الحسبان الحالة في الميدان في بناء ودعم رؤية الصومال، كما عبرت عنها خطة الصومال الانتقالية. وهناك اتفاق واسع النطاق داخل المجتمع الدولي على أن استمرار الدعم من قبل بعثة دولية أمر ضروري، وأن ثمة حاجة إلى المزيد من المساءلة من قبل جميع أصحاب المصلحة، وأن الاتحاد الأفريقي هو الأفضل وضعاً لمواصلة تقديم ذلك. إن المشاركة السياسية القوية للاتحاد الأفريقي في الصومال ستكون ضرورية لدعم تنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية على حد سواء.

ونسلم بأنه، إلى أن يتم الانسحاب الكامل، سيتعين على الاتحاد الأفريقي أن يواصل القيام بدور هام في دعم عملية الانتقال الأمني. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى بذل جهود جماعية من أجل تحقيق السلام والأمن في الصومال والمنطقة، وكذلك للحفاظ على التقدم المحرز على مر السنين.

ولم يتسن تحقيق ذلك التقدم إلا بفضل التضحيات التي قدمها أبناء أفريقيا وبناتها. وعليه أود أن أحيي التضحية الغالية بالأرواح التي قدمتها البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل السلام والأمن في الصومال.

إن المناقشات التي تجري اليوم في مجلس الأمن بشأن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تهيئ فرصة لإيجاد رؤية مشتركة، وينبغي أن تقودنا إلى مواصلة استكشاف التوقعات الوطنية والإقليمية والدولية بالنسبة لمشهد الصومال السياسي والأمني بعد عام 2021.

إن الخطوات التي سילزم اتخاذها في عام 2021 للتخضير لتنفيذ خطة الصومال الانتقالية، مع تنقيح لمفهوم العمليات وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في عام 2022، يجب أن تكون واضحة. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي لتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجلس الأمن أن يدعم البعثة في عملية إعادة التشكيل هذه. وينبغي له أن يتيح للاتحاد الأفريقي الوقت والحيز والملكية اللازمة

للنظر في استنتاجات العمليات المختلفة، مثل الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة والتقييم المستقل والعمل على أساسها، فضلاً عن تحليله وتقييمه المقبلين.

ولذلك، فإننا نشجع الاتحاد الأفريقي على اعتنام هذه الفرصة لتحديد رؤيته الخاصة والمتطلبات والالتزامات اللازمة لضمان أن تساهم ولاية جديدة في بناء قدرة الصومال على إدارة أمنه على المدى المتوسط. وسيساعد ذلك، بالإرادة السياسية المناسبة، على ضمان أن يتولى الصوماليون قيادة ومملكية جهود التعافي في البلد.

وينبغي أن يحدد التقييم المستقل للاتحاد الأفريقي وتجديد ولاية مجلس السلم والأمن في أيار/مايو اتجاهاً يمكن أن يُؤخذ به في مشروع قرار جديد للمجلس بنهاية كانون الأول/ديسمبر 2021. ولذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بتجديد الولاية لمدة 10 أشهر لإتاحة المجال للمناقشات بشأن شكل بعثة ما بعد عام 2021.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، إذ نواصل دعوة جميع الشركاء إلى هيكّل للمانحين أكثر توازناً، فإن التزام الاتحاد الأوروبي بدعم السلام والاستقرار والتنمية في الصومال التزام طويل الأجل. وتتواصل المناقشات مع الدول الأعضاء في الاتحاد بشأن وضع صك متابعة لتمويل عمليات دعم السلام الأفريقية لما بعد عام 2021. وستسترشد هذه العملية بمعايير الهيكل الأمني للصومال لما بعد عام 2021، التي لم يتم بعد تحديدها بمزيد من التفصيل.

## المرفق الرابع

## بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر السيد سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة لارنجينا، المديرية الإدارية للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطاتهم وأرحب بوزير خارجية الصومال في جلسة اليوم.

إن الحالة الراهنة في الصومال تمر في منعطف حرج. وتواصل الأطراف في الصومال التفاوض بشأن الانتخابات، بينما المجتمع الدولي يقوم وبهمة بالتحضيرات اللازمة لعملية الانتقال الأمني في الصومال. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال هشة للغاية. وتدين الصين بشدة الهجمات الإرهابية العنيفة المتعددة التي وقعت مؤخرا في الصومال، وتعرب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة للضحايا. أود الآن أن أبرز النقاط الثلاث التالية.

أولا، لا ينبغي ادخار أي جهد للحفاظ على الاستقرار السياسي في الصومال. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأطراف في الصومال مؤخرا للإبقاء على الزخم الذي تحقق في الحوار بشأن الانتخابات، استمرت الخلافات لفترة طويلة من دون التوصل إلى حل، الأمر الذي لا يعوق فقط الجهود المبذولة لإعادة بناء البلد، إنما يؤدي أيضا إلى عدم الاستقرار السياسي، بل حتى إلى تدهور الحالة الأمنية. تشعر الصين بالقلق إزاء حوادث العنف الأخيرة التي وقعت في مقديشو. وندعو جميع الأطراف في الصومال إلى ممارسة ضبط النفس، ومواصلة الحوار، والتخلي بالمرونة، وإيجاد حل مناسب للمأزق السياسي في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى إجراء الانتخابات عما قريب من أجل استعادة الاستقرار السياسي في الصومال، وتهيئة بيئة مؤاتية لتركيز جهود الأطراف على البناء الوطني، وتحاشي ضياع المكاسب السابقة التي تحققت.

ثانيا، إن الحالة الأمنية في الصومال بحاجة إلى تحسين مستمر. وسيتعين على الصومال أن يعتمد على نفسه قبل كل شيء لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وقد توصل المجتمع الدولي بالفعل إلى توافق في الآراء بشأن تولي الصومال تدريجيا مسؤولياته الأمنية، مؤكدا في الوقت نفسه أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا تزال مهمتها أساسية في ظل الحالة الراهنة. وينبغي لجميع الأطراف أن تتبع مبدأ الحل المرتكز على القيادة والملكية الصومالية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن نقل المسؤوليات الأمنية على نحو ثابت ومنظم. إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقوم بعملية حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي، وهي عملية سبق وأن أذن بها مجلس الأمن. ومن الجدير بالذكر أن الشراكة القوية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر أساسي لنجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والأدوار التي تؤديها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات، والبلد المضيف كلها في غاية الأهمية. وتشجع الصين الأطراف على تحسين الاتصالات بشأن تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل إيجاد حل مقبول للجميع.

ثالثا، يتعين علينا مساعدة الصومال في مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية. إن الأثر المضاعف لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والفيضانات، وغزو الجراد لأراضيها كلها عوامل أدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية في الصومال. فنحو ثلث سكانها بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة التي يقدمها لها للتخفيف من وطأة الحالة الصعبة التي يعاني منها الشعب

الصومالي، وأن يساعد بهمة الصومال على تنمية اقتصاده لتحسين سبل عيشه. وترحب الصين بجهود الحكومة الصومالية للوفاء بمتطلبات نقاط اتخاذ القرار من أجل تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتتوقع من المجتمع الدولي تهيئة بيئة أكثر رأفة تجاه تنمية الصومال.

لقد دأبت الصين على مساعدة الصومال في تحقيق السلام والتنمية. فقد تبرعنا مؤخراً بعدة دفعات من الإمدادات للصومال من أجل مساعدة البلد على تعزيز قدراته القضائية. وسنقدم أيضاً إلى الصومال المساعدة في مجال لقاح (كوفيد-19) عند الطلب. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي للإسهام، في حدود إمكانياتها، في إحلال السلام وإعادة الإعمار في الصومال.

## المرفق الخامس

## بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أنضم إلى الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على نفاذ بصيرتهم. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية الصومال المشارك في مناقشة اليوم.

تشعر إستونيا بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية وتدين بشدة أعمال العنف في مقديشو. وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والتحلي بالهدوء، لأن العنف لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل الراهنة، وإذكاء نيران المظالم المتزايدة للشعب الصومالي، فضلا عن إتاحة الفرص للجماعات الإرهابية والمفسدين لاستغلالها. إن الزيادة الأخيرة في نشاط حركة الشباب تكثير صارخ بأنه لا مجال للخطأ وبأنه لا يمكننا أن ندع المأزق السياسي يعرقل تقدمنا الحاسم.

لذلك، في غاية الأهمية أن يتكاتف القادة الصوماليون وبسرعة لوضع مصالح الشعب الصومالي في المقام الأول. ويتعين على القادة التوصل إلى تفاهم مقبول على نطاق واسع في إطار اتفاق 17 أيلول/سبتمبر، وإجراء الانتخابات بدون مزيد من التأخير. وأرحب باتفاق اللجنة الفنية الذي تم التوصل إليه في 16 شباط/فبراير، لكونه خطوة في الاتجاه الصحيح، وأدعو القادة إلى العمل على هذا الاتفاق. ومن المهم أيضا إجراء انتخابات سلمية وشاملة لجميع لتجديد شرعية المؤسسات الاتحادية الصومالية، التي ليست ضرورية فقط للحفاظ على الاستقرار في البلد، بل أيضا لبناء سلام مستدام وطويل الأجل في الصومال.

تحت إستونيا السلطات الصومالية في الانتخابات المقبلة على تنفيذ حصة النساء البالغة 30 في المائة، وضمان إشراك الفئات المهمشة، بمن فيها فئة الشباب. كذلك أهيب بها حماية حرية التعبير والصحافة. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد إستونيا على ضرورة وضع تدابير وإنشاء مؤسسات لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكرر الدعوة إلى إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتي تضطلع بدور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

لا يزال ارتفاع مستوى العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يثير القلق الشديد. ومن المهم للغاية مساءلة مرتكبي العنف الجنسي. ومن هنا، أحث الحكومة الاتحادية على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس وذلك بسن مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018. وتدعو إستونيا أيضا إلى التنفيذ الكامل لاستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

أؤيد بقوة وضع مسار متفق عليه بشأن إجراء انتخابات تركز على مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، في عامي 2024 و 2025 لضمان إحراز الصومال تقدم في عملية توطيد دعائم الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أؤيد أيضا تأييدا كاملا إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات المنتظمة بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لكي يتسنى لها إحراز تقدم بشأن عدد من أولويات بناء الدولة.

تشعر إستونيا بالتشجيع للتقدم الذي أحرز مؤخرا نحو الانتقال الأمني في الصومال، ونرحب بالتقييم المستقل وبالخطة الانتقالية المستكملة للصومال. ويجب أن يستمر هذا الزخم في بناء نقاط الانطلاق اللازمة لكي يتولى الصومال زمام المسؤولية الكاملة عن أمنه مع نهاية عام 2023، على النحو المبين في

الخطوة الانتقالية المستكملة للصومال. بيد أنه، لكي يتحقق ذلك، يجب أن يبدأ العمل والتخطيط الجادان. ويشمل ذلك عقد مؤتمر لتشكيل القوات، وتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحيث تركز الوضع المتغير على أرض الواقع. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالتزام وتضحية قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جنبا إلى جنب مع قوات الأمن الصومالية الشجاعة من أجل إلحاق الهزيمة بحركة الشباب. تشعر إستونيا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتردية، ولا سيما التوقعات بأن تزداد الحالة الإنسانية سوءا هذا العام. ووفقا لخطة الاستجابة الإنسانية التي صدرت مؤخرا، ستكون هناك حاجة إلى 1,09 بليون دولار في عام 2021. وأدعو المجتمع الدولي إلى توفير التمويل اللازم لإنقاذ الأرواح في الصومال.

وفي الختام، ستكون الأشهر المقبلة حاسمة بالنسبة للصومال، وأود أن أؤكد مرة أخرى دعم إستونيا الكامل للبلد وشعبه.



## بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المتكلمين اليوم على إحاطاتهم وعروضهم الشاملة.

يساور فرنسا القلق العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الصومال. وتدين فرنسا بشدة أعمال العنف المستمرة منذ 18 شباط/فبراير في مقديشو. وتجري هذه الاشتباكات في سياق يتسم بالجمود السياسي وانعدام فرص إجراء الانتخابات. ولا تزال الانتخابات التي كان من المقرر أن تؤدي إلى تعيين برلمان ورئيس جديدين بحلول 8 شباط/فبراير الماضي أساسية لشرعية المؤسسات الصومالية.

ولذلك تدعو فرنسا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، لأن العنف ينطوي على خطر الاشتباكات العشائرية وسيكون من صالح الجماعات الإرهابية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بعرقلة الجهود التي يبذلها الجميع في الكفاح ضد حركة الشباب وتوطيد الدولة الصومالية.

وبالتالي فإن من المهم جدا التغلب على المأزق السياسي الحالي في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، تحيط فرنسا علما بالاتفاق التقني بين الصوماليين الموقع في 16 شباط/فبراير بشأن تنظيم الانتخابات. ويعتبر هذا خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ونحث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على التوصل إلى اتفاق سياسي حتى يتسنى إجراء الانتخابات دون تأخير في جميع ولايات الاتحاد ويتوافق الآراء. لقد أصبح بقاء الاتحاد الصومالي في المدى الطويل على المحك.

وفي ذلك الصدد، أذكر بأهمية شمول العملية الانتخابية. ويجب أن تظل المشاركة الكاملة للمرأة بوصفها ناعية ومرشحة من الأولويات، مع احترام حصة تمثيلها في البرلمان بنسبة 30 في المائة. وندعو أيضا إلى مشاركة الشباب وفقا للقرار 2535 (2020) في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

وينبغي أن تؤدي هذه المناقشات بين الصوماليين إلى تعزيز سيادة القانون وتوطيد الديمقراطية في الصومال بدعم من الأمم المتحدة والممثل الخاص جيمس سوان الذي أشيد بعمله. وإن لاعتماد الاستعراض الدستوري نفس القدر من الأهمية الحاسمة لبناء السلام.

ولا تزال فرنسا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال. وتعرب فرنسا عن دعمها للسكان المدنيين الذين تقاومت محتتهم ليس بسبب جائحة مرض فيروس كورونا فحسب، بل أيضا بسبب الأحوال الجوية القاسية من أزمة الجراد إلى عواقب تغير المناخ. وندعو إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق، وتدين بأشد العبارات الممكنة الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والصحي فضلا عن العقوبات التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية. ولن تمر مثل هذه الجرائم دون عقاب. كما أن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر غير قابل للتفاوض.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تزايد العنف ضد الأطفال. وندعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لاستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التي اعتمدت في آب/أغسطس الماضي. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء مشروع القانون المتعلق بحماية الأطفال، وهو قيد النظر حاليا. فهو لا يتسق مع الصكوك القانونية الدولية والإقليمية التي يعتبر الصومال طرفا فيها، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

أخيرا، أود أن أذكر بأنه يجب أن يكون عام 2021 عاما للانتقال الأمني على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرارين 2520 (2020) و 2540 (2020). ونحيط علما بالخطوة الانتقالية التي قدمها الصومال إلى المجلس. وترحب فرنسا أيضا بالتقييم المستقل الذي أجراه الفريق دوس سانتوس كروز وفريقه. ونؤيد استنتاجاته بأنه يجب على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تنقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات المسلحة الصومالية تدريجيا.

وتدعو فرنسا إلى اتخاذ قرار هذا العام بشأن دور بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وتمويلها. تحقيقا لتلك الغاية، يجب على جميع الأطراف أن تشارك في مناقشة بناءة، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له، فضلا عن الصومال والبلدان المساهمة بقوات والداعمين الماليين للصومال. وفي هذا الصدد، أذكر بالتزام الاتحاد الأوروبي الذي تبرّع بما يقرب من بليون يورو منذ عام 2007. ومن الضروري أن تدعم البلدان الأخرى، خاصة تلك التي لها مصالح في المنطقة، البعثة ماليا. وفرنسا مستعدة للإسهام في نجاح هذه المناقشة.

### بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرمورتى

أود بدايةً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو ماديرا على إحاطتهما بشأن التطورات الأخيرة في الصومال.

وقبل أن أبدأ، أود أن أشاطر الآخرين في تقديم تعازينا لأسر ضحايا التفجير الانتحاري الذي وقع بالقرب من مبنى البرلمان والقصر الرئاسي في مقديشو قبل أسبوع، فضلاً عن الإشادة بالذين فقدوا أرواحهم خلال الاشتباكات التي وقعت في الأسبوع الماضي.

تشيد الهند التي كانت عضواً في مجلس الأمن خلال السنوات المبكرة من نظره في الحالة في الصومال قبل ثلاثة عقود تقريباً، وبعد اضطلاعها دور هام في بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد، بالجهود التي بذلها المجلس على مر السنين لضمان السلام والاستقرار الدائمين في الصومال. وخلال العقد الماضي، وبفضل الأمن الذي وفرته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأدوار الحاسمة التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، أحرز الصومال تقدماً بطيئاً ولكن مطرداً نحو المصالحة الوطنية وبناء الدولة على الرغم من أوجه القصور والنكسات العديدة.

واليوم يواجه الصومال مرة أخرى مأزقاً سياسياً يهدد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو تحقيق الاستقرار. إن المأزق السياسي المتعلق بإجراء الانتخابات مخيب للأمل حقاً. وقد مر أكثر من خمسة أشهر على توقيع الاتفاق في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وخلافاً لتوقعاتنا، لم يعقد الاجتماع بين قادة الولايات الاتحادية الأعضاء وحكومة الصومال الاتحادية الذي كان مقرراً عقده في البداية في 15 شباط/فبراير ثم تأجل للفترة من 18 إلى 19 شباط/فبراير.

ومن المهم أن ينخرط القادة الصوماليون في حوار بناء لحل المسائل التي تؤخر إجراء الانتخابات. ونرحب بالإعلان الذي صدر في 16 شباط/فبراير عن أن اللجنة التقنية التي تمثل الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء قد وضعت حلولاً للمسائل الانتخابية المعقدة وأن تلك الحلول قد قُدمت إلى المجلس الاستشاري الوطني. ونتوقع الآن أن يتخذ القادة قراراً سريعاً يؤدي إلى إجراء الانتخابات قريباً. كما نحث جميع الصوماليين على عدم اللجوء إلى العنف خلال هذه المرحلة الانتقالية الهامة وتشجيع الحوار والمصالحة بدلاً من ذلك.

وليس هناك شك في أنه كلما طال الوقت لإجراء الانتخابات كلما ازداد الوضع تعقيداً. ولن يؤدي التأخير إلا إلى تشجيع حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة على السيطرة على مزيد من الأراضي ومواصلة أعمالها الإرهابية مما يقوض المكاسب الديمقراطية التي تحققت حتى الآن.

إن وتيرة الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حركة الشباب خلال الأشهر القليلة الماضية تثير قلقاً بالغاً. ويعكس التفجير الانتحاري الذي وقع الأسبوع الماضي في مقديشو الوضع الأمني الهش في البلد. ونحن ندين بشدة هذه الهجمات الإرهابية. كما أننا نشعر بالقلق إزاء زيادة استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وندعو إلى تقديم الدعم لقوات الأمن الصومالية لبناء قدراتها على التصدي لهذا الخطر.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقوم بدور رئيسي في احتواء حركة الشباب في الصومال منذ عدة سنوات. ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال محور حشد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد. ونشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التزامها وعلى التضحيات التي قدمتها.

وقد أخطنا علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم المستقل للأمين العام في كانون الثاني/يناير. ومما يشجعنا أيضا الأولويات والمعالم الاستراتيجية التي حددتها الخطة الانتقالية المنقحة للصومال. غير أن قوات الأمن والمؤسسات الصومالية بحاجة إلى دعم مستمر للتصدي لحركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة. ونعتقد أن نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية ينبغي أن يكون محسوبا بعناية، مع مراعاة الحقائق في الميدان. إن الانسحاب بشكل متسرع سيؤدي إلى التقدم المحرز حتى الآن. ونعتقد أيضا أن قيود التمويل الحالية لا ينبغي أن تحد تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويساورنا قلق عميق إزاء تفاقم الحالة الإنسانية في الصومال. وقد تفاقم النزاع المستمر وعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب التهديد الثلاثي المتمثل في مرض فيروس كورونا والجراد الصحراوي والفيضانات. ومن المستهج أن تستهدف حركة الشباب والجماعات المنتسبة لها العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظل هذه الظروف الصعبة. ولا يزال وصول العاملين في المجال الإنساني أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من المصاعب التي تواجه الشعب الصومالي.

وعلى جبهة القرصنة، ورغم عدم حدوث هجمات قرصنة ناجحة قبالة سواحل الصومال مؤخراً، إلا أن التهديد ما زال قائماً. وتشترك الهند في مكافحة القرصنة وكفالة الأمن البحري والملاحة الآمنة في المنطقة. وتقوم البحرية الهندية بدوريات لمكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال بصورة مستمرة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008، ونسقت مع الشركاء المتعددي الجنسيات للمساهمة في تحقيق الأمن والسلامة البحريين للجميع في المنطقة.

إن الحالة في الصومال تستدعي مشاركة مستمرة مع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل التصدي بشكل شامل للمشاكل المتعددة في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية. ونحن ننوّه بجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار السياسي في الصومال والقرن الأفريقي، ونقدم دعماً لها.

إن ارتباط الهند بالصومال يعود إلى قرون مضت. وقد أسهمت الهند إسهاماً كبيراً في حفظ السلام في الصومال من خلال مشاركتها الكبيرة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، خلال الفترة 1993-1994. وقد فقد 12 جندياً هندياً حياتهم من أجل الحفاظ على السلام في الصومال. وقد دعمت الهند بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الماضي وستواصل ذلك. وفي السنوات الأخيرة، قدمت الهند دعماً لبناء القدرات في الصومال. وقد وفرنا الأدوية الأساسية للبلد. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قدمنا 27 حافلة كهدية إلى وزارة النقل الصومالية لتعزيز مرافق النقل العام. وتظل الهند ملتزمة بمساعدة الصومال على طريقها نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

## المرفق الثامن

## بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

في البداية، أود أن أعرب لإيطاليا عن خالص مواساتنا في أعقاب الحادث العنيف الذي وقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي أودى بحياة ثلاثة أشخاص، بمن فيهم سفير إيطاليا. ونحن ندين دون تحفظ مرتكبي هذا الهجوم الوحشي على قافلة تابعة للأمم المتحدة ونعرب عن خالص تعاطفنا مع زملائنا. وأشكر مقدمي الإحاطات اليوم على ملاحظاتهم الثاقبة وأرحب بالوزير عبد الرزاق.

لقد سمعنا اليوم أن الصومال يقف عند منعطف حرج. وكنا نأمل أن نتمكن في جلسة اليوم من تهنئة الصومال على إجراء انتخابات ناجحة. وبدلاً من ذلك، انتهت فترة الولاية الدستورية لرئيس الصومال دون التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيب سياسي شامل للجميع لإجراء عملية انتخابية، من شأنه أن يكفل انتقالاً سياسياً سلمياً. ونحن نأسف لهذا.

ونشعر بخيبة أمل كذلك لأن قادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، رغم الالتزامات التي تم التعهد بها مؤخراً في 9 شباط/فبراير، لم يتكاتفوا بعد لحل المسائل المتعلقة المتعلقة بإجراء الانتخابات.

وأعلم أن الوزير عبد الرزاق يتفق معنا في هذا الصدد. كلما طال أمد هذا الجمود السياسي، كلما زاد دخول الصومال في حالة من عدم اليقين السياسي. وفي الأسبوع الذي من المقرر أن نجدد فيه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أصبحت المكاسب الكبيرة التي تحققت في محاربة حركة الشباب مهددة الآن. ودوت في شوارع مقديشو في الأيام القليلة الماضية أصوات الأسلحة الثقيلة، التي لم تطلق ضد حركة الشباب بل سعياً وراء تحقيق مزية سياسية. ورأينا حكومة الصومال الاتحادية تنشر قوات الأمن ضد المتظاهرين. وهذا العنف غير مقبول. إنه يهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال. إنه يعرض المدنيين للخطر.

وأحث قادة الصومال على أن يضعوا مصالح شعبهم في المقام الأول وأن ينخرطوا فوراً مرة أخرى في حوار بناء. ولا يسعني أن أفعل أفضل من تكرار كلمات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي: إن استقرار الصومال على المحك. هناك حاجة إلى الحوار والحلول التوفيقية. ونظراً إلى أن الثقة بين الأطراف قد تضاءلت أكثر في أعقاب أعمال العنف في مقديشو، فإننا نرى أن دور الاتحاد الأفريقي حاسم الأهمية في عقد اجتماع للأطراف والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ النموذج الانتخابي المتفق عليه في 17 أيلول/سبتمبر 2020.

إن استدامة مستقبل الصومال السياسي تعتمد على كونه شاملاً للجميع. وتواصل أيرلندا الدعوة إلى عملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع تحمي حرية التعبير وتخدم في نهاية المطاف المصلحة الوطنية على أفضل نحو. وأود أن أشدد بصفة خاصة، رغم الظروف العصيبة - وربما بسببها - على أننا نؤكد مرة أخرى على أهمية الوفاء بحصة المرأة البالغة 30 في المائة وتطبيقها طوال العملية برمتها.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية يخاطرون بأرواحهم في سبيل أداء الواجب. وفي أحيان كثيرة، يضحون بحياتهم. ونرحب بالنجاحات التي تحققت في تخفيض عدد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات، والتي كانت نتيجة لزيادة فعالية العمليات الأمنية. وبالمثل،

فإن تعطيل سلاسل الإمداد وإنفاذ حظر الأسلحة عنصران أساسيان في مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد كبير جداً من الناس يموتون على أيدي حركة الشباب وآخرين في هجمات، مثل الهجوم الذي وقع في فندق أفريك في 31 كانون الثاني/يناير. نحن ندين هذه الهجمات بأشد العبارات الممكنة.

ومن أجل تجاوز هذا السياق، يتعين أن نرى زخماً مستمراً بشأن عملية الانتقال الأمني في الصومال. وهناك اتفاق واسع النطاق، بما في ذلك حول طاولة المجلس، على شيء واحد مؤكد: أننا بحاجة إلى تسليم مرحلي للمسؤوليات الأمنية الأساسية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى السلطات الصومالية. وسينطوي ذلك على تكييف نهجنا الجماعي لمواجهة التهديد غير المتناظر الذي تشكله حركة الشباب، بما في ذلك استخدام وسائل غير عسكرية، مثل اعتراض التدفقات المالية. ويعني أيضاً معالجة الثغرات القائمة في مجالي الحكم والعدالة التي أوجدت حيزاً لمواصلة حركة الشباب توسيع نطاق وصولها، بما في ذلك إلى مناطق لا تخضع رسمياً لسيطرتها.

إن الطريق إلى الأمام في عملية الانتقال الأمنية في الصومال معقدة ولكنها واضحة. وهو ينطوي على التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة ومراعاة الحقائق في الميدان. وعند تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هذا الأسبوع، يجب على مجلس الأمن أن يحدد المسار والمعالم الرئيسية نحو تلك المرحلة الانتقالية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، والاتفاق على تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، واستكمال التقييم المستقل للاتحاد الأفريقي، وإحراز التقدم في تشكيل القوات، من بين خطوات أخرى كثيرة. غير أن أيّاً من ذلك لن يتحقق من دون توافق سياسي في الآراء بشأن سبيل للمضي قدماً في الصومال يعالج الانقسامات الكامنة في المجتمع الصومالي ويضع حداً لاستخدام أفراد الأمن الصوماليين ومواردهم لأغراض سياسية. لدينا جميعاً نفس الهدف، وهو جعل الصومال أكثر أماناً لجميع الصوماليين. ويجب أن نعمل معاً لتحقيق ذلك الهدف.

وتظل حقوق الإنسان أساسية في نظرنا الجماعي في الخطوات التالية، وكذلك حماية المدنيين. ومن دواعي القلق بوجه خاص التقارير التي تفيد بارتفاع مستويات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، إلى جانب محاولات تقديم مشروع القانون الرجعي المتعلق بالاتصال الجنسي والجرائم ذات الصلة. وينبغي أن تكون حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجسدي أولوية. وأضّم صوتي إلى صوت الأمين العام في دعوة الحكومة الاتحادية إلى سن مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 وكفالة مساءلة مرتكبي أعمال العنف الجنسي. كما أن اللجوء إلى الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، بما في ذلك احتجاز الصحفيين، يشكل مصدر قلق أيضاً.

وأخيراً، وكما أوضح جيم سوان في وقت سابق، يواجه الصومال تحديات إنسانية معقدة ومتعددة الأوجه، بما في ذلك التحديات الناجمة عن الجفاف الذي يلوح في الأفق والتهديد المستمر لمرض فيروس كورونا والجراد الصحراوي. ويصف تقرير الأمين العام (S/2021/154) كيف يتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص المحتاجين في الصومال إلى 5,9 ملايين شخص في عام 2021. ونقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية القيام بما في وسعنا للمساعدة.

غير أنه يجب على القيادة الصومالية أن تدرك أيضاً أن الوقت المصروف في الجدل بشأن طرائق الانتخابات واستخدام العنف المسلح هو هدر للوقت والموارد بدلاً من حماية أرواح الصوماليين وسبل

عيشهم، كما أن ذلك يشكل عائقاً أمام بناء الرخاء والأمن في البلد. ولذلك أدعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن إجراء انتخابات شاملة للجميع حتى نتمكن من إعادة التركيز بحزم على الموضوع الذي يستحق التركيز عليه: وهو كفالة أمن وسلامة وصحة كل مواطن صومالي.

## المرفق التاسع

## بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

تدين المكسيك بأشد العبارات الهجوم الذي وقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعرب عن تعازيها لأسر الضحايا.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، فرانسيسكو ماديرا، على إحاطتهما بشأن الحالة في الصومال، ولا سيما بشأن آخر التطورات في العملية السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات والتحديات الأمنية العامة. كما أننا ممتنون للإحاطة التي قدمتها ريتا لارانجينا، المدير العام، ونرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الصومال الاتحادية في هذه الجلسة.

وتأسف المكسيك لعدم التوصل إلى اتفاق على حل المأزق السياسي - الانتخابي في اجتماع القادة الأخير المعقود في دوسمريب، كما تأسف لعدم عقد الاجتماع المقرر عقده في مقديشو. بيد أنه يسرنا أن نعرف أن الاتصالات الأخرى الرفيعة المستوى قد أسفرت عن نتائج واتفاقات بشأن بعض المسائل الخلافية. ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى مواصلة السير على طريق الحوار لحل الخلافات القائمة. ومن الضروري تجنب أعمال العنف التي من شأنها أن تعرض للخطر اتفاقاً محتملاً أو استقرار البلد ذاته.

يشكل التهديد المستمر من حركة الشباب، مقترناً بتدفق الأسلحة غير الخاضع للرقابة إلى الأراضي الصومالية، مزيجاً قاتلاً. ويدفع المدنيون الأبرياء الثمن. وتدعو المكسيك السلطات الصومالية إلى ممارسة رقابة فعالة على عمليات نقل الأسلحة وكفالة فعالية الحظر. فمن دون خطة فعالة للسيطرة على آفة تلك التدفقات غير المقيدة، لن نرى نهاية لهذه المأساة الإنسانية.

وفي الواقع، نرحب بنشر الخطة الانتقالية مؤخراً، التي تتضمن تفاصيل عن رؤية الحكومة الصومالية للاضطلاع تدريجياً بمسؤولياتها الأمنية بالتنسيق مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

غير أننا ندين في الوقت نفسه وقوع العنف الجنسي والجنساني المؤسف المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2021/154). ومن الضروري أن يعاقب مرتكبو هذه الجرائم لا الضحايا الذين يجب أن يعوضوا عن معاناتهم وفقاً للمعايير الإقليمية والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد أهمية الامتثال لتخصيص 30 في المائة على الأقل من المقاعد للنساء في اللجان الانتخابية خلال الانتخابات المقبلة.

كما أن زيادة عدد حوادث اختطاف الأطفال وقتلهم وتشويههم، التي يعزى الكثير منها إلى القوات المسلحة الاتحادية وقوات الولايات، هي أيضاً مسألة تثير القلق. وتحت المكسيك جميع الأطراف على منع هذه الأعمال ووضع حد لها فوراً، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونحث الحكومة، على وجه الخصوص، على الإسراع بتنفيذ خطط العمل الرامية إلى القضاء على قتل الأطفال وتشويههم، وكذلك الاستنتاجات المختلفة التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح.



وقد أصبحت الحالة الإنسانية أكثر تعقيداً بسبب موجة ثانية من حالات الإصابة بفيروس كورونا وغزو الجراد وآثار الفيضانات والجفاف. إن تغير المناخ عامل واضح أدى إلى تفاقم النزاع في الصومال ويسهم في انعدام الأمن الغذائي. إن آخر تقييم تقني مشترك قامت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة يرسمان صورة قاتمة: أكثر من 2,6 مليون شخص في الصومال يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وللأسف من المتوقع أن يزداد الوضع سوءاً. ولذلك يجب اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمعالجة جميع هذه المتغيرات من أجل تخفيف حدة الحالة الإنسانية ومنع تكرار هذه الأزمات.

وأخيراً، وفيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ترى المكسيك أنه في حين يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور ومسؤوليات في مستقبلها وتكوينها ووظائفها، فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن فعالية صياغة التفاصيل المتعلقة بالتفاعل بين تلك البعثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وكذلك في السياق الأوسع للحالة الأمنية وبناء القدرات في الصومال. ونأمل أن يحقق تجديد الولاية علاقة التلاحم تلك، التي يتمثل هدفها الأساسي في أمن الصومال واستقراره.

## المرفق العاشر

## بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر مقدمي الإحاطات وأعرب عن شكري الخاص للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد ماديرا، على جهودهما المشتركة لتيسير إيجاد حلول للأزمة السياسية والانتخابية الراهنة.

إن التحدث بصوت واحد يبعث برسالة قوية عن نظام متعدد الأطراف ملتزم ومستعد لدعم جهود الصومال للمضي قدماً. وينبغي للحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية والجهات المعنية الأخرى أن تعمل معاً وأن تضاعف جهودها للتوصل إلى حل توافقي دون تأخير.

لقد استهلكت هذه الأزمة بالفعل طاقة سياسية أكثر مما ينبغي كان يمكن استخدامها على نحو أفضل - في النهوض بالتغيرات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والأمن. ونرحب بالبيانات التي أدلى بها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة خلال عطلة نهاية الأسبوع، ونشجع على بذل تلك الجهات جهوداً أكثر حزمًا وتنسيقاً، بما في ذلك من خلال التيسير النشط للمحادثات. وفيما يتعلق بالتطورات الراهنة كما أبرزها تقرير الأمين العام (S/2021/154)، اسبحوا لي أن أسلط الضوء على أربع أولويات رئيسية.

أولاً، يوفر ميثاق المرأة الصومالية أساساً متيناً يقوده الصوماليون ويمسكون بزمامه صوب الاضطلاع بعمليات أكثر اتساعاً وشمولاً في جميع مجالات الإصلاح. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي إيلاء أولوية أكبر لدعم إدماج المرأة الصومالية وتمكينها وتسليط الضوء على ذلك من جانب الحكومة الصومالية، وكذلك في ولاية وعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة. ومن الإيجابي أن قانون الانتخابات الذي صدر في شباط/فبراير 2020 ينص على تخصيص حصة للمرأة في البرلمان الاتحادي بنسبة 30 في المائة. غير أن هناك حاجة إلى إرادة سياسية حقيقية لضمان قابلية هذه الحصة للتنفيذ وإلى أن ترى القيادة السياسية الصومالية أن زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية مفيدة لزيادة تنمية البلد وبناء الدولة.

ثانياً، ثمة أهمية رئيسية للخطوة الانتقالية المستكملة للصومال بالنسبة لعملية تحمل الصومال المسؤولية عن أمنه. ويتضمن النهج الشامل للأمن بذل جهود فعالة ومنسقة لتحقيق الاستقرار، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية من خلال عملية المصالحة الوطنية. ونود أن نشدد على أهمية التعاون الوثيق والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تيسير تقديم دعم دولي متنسق ومنسق لتنفيذ الخطوة الانتقالية للصومال. وقد أبرزت دراسة أجريت مؤخراً عن تدخل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الصومالي والشركاء المدنيين في شبيلي السفلى تحسن التعاون بين الشركاء بوصفه أحد عوامل النجاح.

ثالثاً، نؤيد جهود الصومال لضمان أن تكون مراجعات الدستور الاتحادي المؤقت وغيره من التشريعات متماشية مع التزامات الصومال الدولية في مجال حقوق الإنسان. ونحث حكومة الصومال الاتحادية بقوة على ضمان أن يتمشى أي مشروع قانون يعالج الثغرات الحالية في الإطار القانوني بشأن العنف الجنسي مع الالتزامات الإقليمية والدولية، وندعو إلى إعادة العمل فوراً بمشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018. كما ندعو حكومة الصومال الاتحادية إلى سن مشروع قانون حقوق الطفل في نسخته التي تم

التشاور بشأنها على نطاق واسع وإلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

رابعاً، إن الصومال عرضة بدرجة كبيرة لآثار تغير المناخ والأحوال الجوية القاسية. ويؤثر ذلك على سبل كسب العيش ويزيد من النزوح ويمكن أن يوجب التوترات ويعرقل المبادرات الجارية لحل النزاعات. ولمعالجة الأزمات الإنسانية المتكررة في الصومال، علينا أن نعزز شراكتنا مع الحكومة الصومالية في التصدي لتلك الأزمات والمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ من خلال تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وفي المستقبل، سيعتمد البلد على النساء والرجال الشجعان الذين يسعون إلى إيجاد حلول من خلال الحوار والتوافق. وتظل النزوح شريكاً ملتزماً للشعب الصومالي، وهي على استعداد لمواصلة دعمها للإصلاحات التي يقودها الصوماليون ويمسكون بزمامها من أجل ضمان تحقيق السلام والديمقراطية الشاملة للجميع والتنمية لشعب الصومال.

## المرفق الحادي عشر

## بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيفنيغا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فرانسيسكو ماديرا وممثلة الاتحاد الأوروبي ريتا لارانجينا على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. ونرحب بمشاركة وزير الخارجية والتعاون الدولي الصومالي محمد عبد الرزاق في هذه الجلسة المعقودة عبر تقنية التداول بالفيديو.

لقد درسنا بعناية التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/154).

وتؤيد روسيا جهود حكومة الصومال الاتحادية في حل الأزمة السياسية في البلد وإقامة حوار مع الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل تنظيم انتخابات على نطاق البلد بأكمله في المستقبل القريب.

وأنجزت مقديشو قدرا كبيرا من العمل في الأشهر الأخيرة لوضع الصيغة النهائية لطرائق تنفيذ النموذج الانتخابي الذي اعتمد في 17 أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ونرحب بما تحقق من تقارب بين مواقف السلطات الاتحادية والسلطات على المستوى الإقليمي في وقت سابق من هذا الشهر خلال اجتماع عُقد في دوسمريب، حيث ساهمت اللجنة التقنية كثيرا في تحقيق هذا الهدف. ونلاحظ استعداد مقديشو الذي لا يفتر للحوار ونعتقد أن هذه العملية ينبغي أن تستمر على طاولة المفاوضات. غير أنه ينبغي ملاحظة أن الإنذارات النهائية وعدم الالتزام بالتعاون البناء، فضلا عن النزاعات المحتملة، يمكن أن تعزز اتجاهات التنافر والاستقطاب.

إن استخدام العنف أمر غير مقبول. وندين اندلاع المواجهات التي حدثت في مقديشو في 19 شباط/فبراير. وندعو جميع الأطراف في العملية السياسية الصومالية إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد ووضع مصالح البلد وشعبه فوق كل الأهداف الحزبية. وينبغي لجميع القوى السياسية في البلد أن تتوحد وأن تظهر الإرادة القوية التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في الصومال.

ويجب أن تحترم أي مساعدة دولية للعملية الانتخابية سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي احترامًا كاملاً ويجب ألا تتدخل أبداً في الشؤون الداخلية للصومال. السيد سوان، إننا نعول عليك للقيام بوساطة عادلة فيما يخص هذه المسألة.

وفي ظل الأزمة السياسية، هناك تصاعد في النشاط الإرهابي من جانب حركة الشباب - وهي جماعة تسعى إلى تعزيز مواقعها بينما تولي السلطات جل اهتمامها للتحضير للانتخابات. وندعو الصومال وحفظه السلام إلى عدم وقف جهودهم الرامية إلى مكافحة المتطرفين.

وننطلق من الفهم بأن بعثة حفظ السلام الأفريقية لا تزال عنصرا أساسيا في أمن الصومال. ونرحب بالنتائج التي حققتها الحكومة الاتحادية مؤخرا في تولي المسؤولية عن الأمن الوطني بدلا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونتوقع أن يتخذ الاتحاد الأفريقي قرارات مناظرة في هذا الصدد. وعند تناول مسألة تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المقرر النظر فيها في نهاية هذا الشهر، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار آراء الجهات الفاعلة الإقليمية التي تشارك بشكل مباشر في صون السلام والأمن في البلد.

وبصفة عامة، نحن مقتنعون بأن أي قرارات تتخذ بشأن حفظة السلام الأفارقة يجب أن تراعي موقف مقديشو والتقدم المحرز في تدريب الجيش الوطني الصومالي، فضلا عن بناء هيكل أمني على الصعيد الوطني. والمحاولات الرامية إلى فرض خفض تدريجي للبعثة غير مقبولة.

في الختام، اسمحوا لي أنؤكد التزام روسيا الثابت بالعمل الفعال لمجلس الأمن بهدف حل الأزمة السياسية الراهنة في الصومال.

## المرفق الثاني عشر

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تونس وكينيا والنيجر، الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3).

في البداية، نود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقريريهما عن الحالة في الصومال. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا، ومديرة شؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيدة ريتا لارنجينا، على إحاطاتهم.

ونود أيضا الإشادة بمشاركة معالي السيد محمد عبد الرزاق محمود، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الصومال الاتحادية، في هذه الجلسة.

سيركز بياننا على التطورات السياسية والتحضيرات للانتخابات والحالة الأمنية، مع إيلاء اهتمام خاص لدور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحالة الإنسانية في الصومال.

تعيد مجموعة 1+3 تأكيد دعمها الكامل لعملية انتقال آمنة وسلمية ومنظمة في الصومال على أساس النظام الدستوري وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتزام ثابت بسيادة الصومال ووحدته وسلامه أراضييه. وتأسف مجموعة 1+3 لأن الاتفاق الانتخابي الذي توصلت إليه حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في 17 أيلول/سبتمبر 2020، الذي اعتمده مجلسا البرلمان كلاهما في وقت لاحق، لم ينفذ تنفيذا كاملا بعد. ونتيجة لذلك، لم تُعقد بعد الانتخابات البرلمانية التي كان من المتوقع أن تُجرى بحلول نهاية عام 2020، وكذلك انتخابات رئيسي مجلسي البرلمان ورئيس الجمهورية، التي كان من المقرر إجراؤها بحلول 8 شباط/فبراير 2021، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوترات وعدم اليقين السياسي.

إننا نأسف أسفا عميقا لحوادث العنف وما أفادت به التقارير من سقوط ضحايا يوم الجمعة الماضي في مقديشو. وإذ نعيد تأكيد الحق في التظاهر السلمي، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي تصعيد. ونشجع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على مواصلة حوارها المستمر، مسترشدة بروح التوافق والاستعداد للتوصل إلى حل توافقي بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة المتبقية. ونرحب في ذلك الصدد بتشكيل فريق فني على المستوى الوزاري بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لهذا الغرض، والذي عقد اجتماعه الأول في 15 شباط/فبراير.

ونشدد على الأهمية الحيوية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية في الصومال في الوقت المناسب، حتى يتسنى له تحقيق تطلعاته المشروعة إلى الأمن والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية. وندعو جميع أصحاب المصلحة الصوماليين المعنيين في ذلك الصدد إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب أو غير توافقية قد تزيد من تعقيد الوضع.

وفي الوقت نفسه، ندعو شركاء الصومال إلى تجديد التزامهم بتقديم الدعم الكافي في الوقت المناسب لحكومة الصومال من أجل ضمان سير العملية الانتخابية بطريقة ناجحة وسلمية. ونأمل كذلك أن

يتم الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين قيادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن حصة الـ 30 في المائة المخصصة للنساء وأن يمهد الطريق أمام زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في المستقبل. ونرحب في هذا الصدد بإقرار الحكومة الاتحادية لميثاق المرأة الصومالية، الذي حدد هدف تمثيل المرأة بنسبة 50 في المائة. كما نرحب بتشكيل حكومة الصومال الاتحادية لجنة فنية لإعداد خريطة طريق لإجراء انتخابات عامة على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد في عامي 2024 و 2025، ونشجع على إجراء مشاورات مستفيضة مع الولايات الأعضاء في الاتحاد وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل اعتمادها بسرعة.

ويظل يساور مجموعة 1+3 قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في الصومال. إننا ندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ارتكبتها حركة الشباب ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ولشعب الصومال وحكومته. كما نأسف بشدة للخسائر في أرواح المدنيين، ونقف إجلالا للتضحية بالأرواح التي قدمها أفراد البعثة وقوات الأمن الصومالية في الحرب ضد الإرهاب.

وتشاطر مجموعة 1+3 الرأي بأن حركة الشباب لا تزال تشكل أشد تهديد مباشر لاستقرار الصومال وأمنه، بعد أن تطورت على مر السنين من تهديد عسكري في الأساس لبقاء الدولة الصومالية إلى تهديد إرهابي وهجين وغير متكافئ. ونوافق كذلك على أنه على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال الصومال بحاجة إلى دعم دولي لمكافحة حركة الشباب والمساعدة في بناء قدرات الدولة إلى أن يتمكن من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنه. ونظرا للتهديد الإرهابي الهجين الذي تشكله حركة الشباب، بصفة خاصة، ينبغي تخصيص المزيد من الموارد لتطوير وتعزيز القدرات من قبيل جهود مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، فضلا عن الاستخبارات والعمليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وتعتقد مجموعة 1+3، علاوة على ذلك، أنه لا يمكن هزيمة حركة الشباب بالوسائل العسكرية وحدها. فينبغي بذل جهود أكبر للحد من إمكانية حصول حركة الشباب على التمويل والتصدي لقدراتها على التجنيد وتغذية نزعة التطرف والتصدي لدعايتها المتطرفة. ومن الضروري كذلك تعزيز سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان وبناء الدولة والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية وبناء القدرات المؤسسية وبسط سلطة الدولة من خلال السياسات الشاملة للجميع والمصالحة من أجل هزيمة حركة الشباب هزيمة دائمة في نهاية المطاف. وتشجع مجموعة 1+3 حكومة الصومال الاتحادية في ذلك الصدد على الإسراع في وضع الصيغة النهائية للخطة الانتقالية المنقحة للصومال بوصفها عملية شاملة يقودها الصوماليون ويملكها الصوماليون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ونتطلع إلى نظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الخطة والمصادقة عليها باعتبارها الأساس للالتزام بالاتحاد الأفريقي المستمر بإحلال السلام والأمن في الصومال، وإسهامه فيه، بدعم من الشركاء الدوليين.

وإذ نجدد تقديرنا للمساهمات المستمرة للأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء الدوليين الآخرين لإحلال السلام والأمن والاستقرار في الصومال، نود أن نركز بشكل أكثر تحديدا، بوصفنا مجموعة 1+3، على الدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية.

ونشير إلى أن التقييم المستقل للدعم الدولي المقدم إلى البيئة الأمنية برمتها في الصومال بعد عام 2021، الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2021، خلص إلى أن بعثة

الاتحاد الأفريقي في الصومال المعاد تشكيلها هي الخيار الأكثر قابلية للتطبيق لتوفير عملية أمنية دولية قادرة على حماية الدولة الصومالية والشركاء الدوليين وتعطيل حركة الشباب وغيرها من التهديدات والعمل دعماً لقوات الأمن الصومالية.

و قد شدد التقييم المستقل، تأكيداً لما ظلت تعلنه مجموعة 1+3 والاتحاد الأفريقي لفترة طويلة، على أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعاني من نقص في التمويل، مقارنة بعمليات الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار ذات الحجم المماثل، وأن استمرار مجموعة تدابير الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وتقديم دعم إضافي من خلال الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الراغبة الأخرى والصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي أن يكون شرطاً أساسياً أدنى. وأضاف أن الحل الأمثل هو تمويل من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المعاد تشكيلها. كما أشار التقرير إلى شعور بالظلم نابع من حقيقة أن القوات الأفريقية المنتشرة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا تتلقى سوى 70 في المائة من رواتب الأفراد المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حيث تواجه مخاطر أقل بكثير، وخلص إلى أن الحالة الراهنة تقوض الروح المعنوية للبعثة وفعاليتها.

ورحب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه المؤرخ 9 شباط/فبراير 2021، بإعادة التشكيل المتوخاة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع زيادة التعاون مع قوات الأمن الصومالية. وحث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على التعجيل بعمليات تشكيل القوات لتعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية إلى المستويات المطلوبة التي ستمكن من استكمال عملية إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل تقديم الدعم الكافي للولايات الرئيسية لخطة الانتقال الصومالية.

وفي نفس الوقت ناشد مجلس السلم والأمن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يوفر الحيز اللازم لحكومة الصومال الاتحادية، بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، لقيادة المناقشات بشأن الانخراط الدولي مع الصومال لما بعد عام 2021، تمشياً مع خطة الانتقال الصومالية.

وتعتقد مجموعة 1+3 أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يلي هذا النداء الصادر عن الاتحاد الأفريقي ويمتنع عن الخوض في أي ترتيبات محتملة بعد عام 2021 إلى أن يتم الانتهاء من التقييم المستقل الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، المتوقع أن يتم في أيار/مايو 2021. وبناء على ذلك، فإن مجموعة 1+3 مستعدة لتأييد التجديد المقترح لمدة 10 أشهر للإذن ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أن يكون مفهوماً، مع ذلك، أنه لن يطرأ أي تغيير على ولاية البعثة أو على الحد الأقصى الحالي لقوام القوات في الوقت الحاضر.

نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال لتعزيز نظام العدالة ومكافحة الفساد من خلال إنشاء لجنة الخدمات القضائية ولجنة مكافحة الفساد، ونحثها على اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات وحرية التعبير والحصول على المعلومات. وندين بشدة الحوادث المبلغ عنها بشأن سقوط الضحايا من المدنيين وأعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي ما تزال تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، والانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، بما في ذلك الاختطاف والتجنيد والاستخدام والقتل والتشويه، التي سُجلت جميعاً خلال الفترة قيد الاستعراض. ونؤكد من جديد ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمنع هذه الانتهاكات في اتساق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد أهمية تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم ومساءلتهم.



ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال تثير القلق العميق. وأدت التحديات المترابطة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والفيضانات المدمرة وغيرها من مخاطر تغير المناخ وانتشار الجراد الصحراوي إلى زيادة حالات التشريد الداخلي وعدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. ومما يثير القلق بوجه خاص زيادة حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك بين الأطفال.

ومع توقع حاجة 5,9 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021، فإننا ندعو الشركاء الدوليين إلى زيادة التمويل لدعم خطط الاستجابة الإنسانية وتخفيف معاناة الشعب الصومالي. ونأسف لأن الحالة الأمنية ما تزال عائقاً رئيسياً أمام العمليات الإنسانية. وندين بشدة استمرار حوادث العنف ضد العمليات الإنسانية ومن يقدمونها.

ونشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما تبذله من جهود في مجال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك مساعدة العاملين في مجال الرعاية الصحية في سياق جائحة كوفيد-19 والقيود التي تفرضها على تنقّلات السكان في الصومال. وندعو إلى تقديم دعم دولي إضافي مخصص، بما في ذلك التمويل والموارد اللازمة لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من دعم الجهود الإنسانية بشكل أكثر فعالية في جميع قطاعاتها.

وفي الختام، تود مجموعة 3 + 1 أن تكرر الإعراب عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الشركاء الدوليين دعماً لعملية بقيادة الصوماليين وملكيّتهم لتحقيق الأمن والمصالحة وبناء السلام في البلد.

## المرفق الثالث عشر

## بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود أولاً أن أعرب باسم المملكة المتحدة عن تعازينا لحكومة إيطاليا ولبرنامج الأغذية العالمي في أعقاب الهجوم الذي تعرضت له قافلة برنامج الأغذية العالمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق من هذا اليوم، والذي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، بمن فيهم السفير الإيطالي. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر المفقودين والمصابين.

وأود إذ أنقل إلى موضوع الصومال، أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم.

تدين المملكة المتحدة بشدة الهجمات الإرهابية التي شنتها حركة الشباب في مقديشو في الأسابيع الأخيرة. ومع اقتراب عقد الانتخابات الوطنية، ازدادت هذه الحوادث في محاولة واضحة لزعزعة استقرار العملية وتعطيلها. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ونؤكد تضامنا مع الصومال في كفاحه ضد الإرهاب.

ترحب المملكة المتحدة بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة التقنية في 16 شباط/فبراير بشأن تنفيذ العملية الانتخابية وفقاً لاتفاق 17 أيلول/سبتمبر بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية، بوصفه الأساس الشرعي الوحيد للانتخابات.

ويساورنا القلق إزاء الاشتباكات العنيفة التي وقعت في مقديشو في 19 شباط/فبراير. ويجب على قادة الصومال التوصل إلى توافق في الآراء على تنفيذ العملية الانتخابية دون تأخير. ويتطلب ذلك إظهار المرونة من جميع الأطراف. ومن الضروري عقد انتخابات وطنية شاملة في أقرب وقت ممكن. ولن تحظى أي نتائج بديلة، بما في ذلك الانتخابات الجزئية أو أي إجراءات أحادية تقتصر على اتفاق واسع النطاق، بدعم المجتمع الدولي، الأمر الذي يهدد بمزيد من العنف وعدم الاستقرار.

وسيتيح إنجاز العملية الانتخابية في الوقت المناسب لزعماء الصومال الفرصة لاستئناف التركيز على المسائل الحرجة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً مثل الأزمة الإنسانية المستمرة. لقد وجهت الأمم المتحدة نداءً لتوفير بليون دولار لمساعدة الصومال في عام 2021. فلا يزال ملايين الصوماليين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتقدر الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية سيرتفع إلى 5,9 ملايين بحلول نهاية عام 2021.

ومن الضروري تقديم الدعم المتضافر من جانب المجتمع الدولي لدعم استقرار الصومال في الأجل الطويل. لقد قدم شركاؤنا في الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن البلدان المساهمة بقوات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تضحيات هائلة لدعم الصومال في سعيه لاستعادة السيطرة على أمنه الوطني. وتتطلع المملكة المتحدة إلى إجراء حوار بناء بين أعضاء مجلس الأمن بغية الاتفاق على ولاية تحدد الطريق المؤدي إلى تعزيز القيادة الصومالية في مجال الأمن.

ختاماً، أود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولاً، من الأهمية بمكان أن تتوصل الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى اتفاق فيما بينها لإجراء الحوار المؤدي إلى كفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. ثانياً، من الضروري التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على المدى الطويل لمعالجة المسائل الحاسمة الأهمية بالنسبة لاستقرار الصومال وأمنه وتتميمته. أخيراً، يعد استمرار دعم المجتمع الدولي أمراً حاسماً لتحقيق السلام والأمن في الصومال في الأجل الطويل.

## المرفق الرابع عشر

## بيان الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر الممثل الخاص سوان على ملخصه عن آخر التطورات في الصومال. وتقدير الولايات المتحدة كثيرا أيضا التعليقات والتحليلات التي ساهم بها مقدمو الإحاطات الآخرين هذا الصباح.

وكما قال الكثير من المتكلمين الذين سبقوني، فنحن نجتمع هنا اليوم في وقت حرج بالنسبة للصومال حيث يقترّب البلد من عملية انتقال سياسي وشبكة ستحدد قيادة البلد للسنوات الأربع المقبلة، وإذا يستعد لانتقال أمني سيبدأ تشكُّله ابتداء من العام المقبل. وركزت ملاحظتنا المتعلقة بالصومال خلال الأشهر العديدة الماضية في مجلس الأمن على ضرورة أن تغتنم القيادة الصومالية الفرصة المتاحة لها وأن تبذل جهودا متضافرة لتعزيز السلام والأمن للشعب الصومالي. ومن الواضح الآن أن هذا الأمر أصبح أكثر إلحاحا وفيما يتعلق بالافتقار إلى طريقة متفق عليها للمضي قدما في عقد الانتخابات الوطنية.

وأدى عدم اليقين الانتخابي إلى عرقلة الحوار الوطني بشأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة. ويُعدُّ اندلاع العنف السياسي في شوارع مقديشو في الأسبوع الماضي أحدث مؤشر على احتمال انزلاق الصومال عميقاً إلى عدم الاستقرار إن لم يتم حل المأزق قريبا.

وتعارض الولايات المتحدة بشدة استخدام العنف من أي طرف من الأطراف. وندعو الرئيس فرماجو وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد الصومالي إلى التحرك بسرعة لحل المأزق السياسي الذي يهدد مستقبل البلاد، والتوصل إلى اتفاق يسمح بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية على الفور. وتوفر توصيات اللجنة التقنية الصادرة في 16 شباط/فبراير إطارا واضحا لحل هذا المأزق. ونحث جميع القادة السياسيين على تأييد تلك التوصيات والبدء في تنفيذها على وجه السرعة.

وأود أن أكون واضحا: لن تؤدي عمليات الانتخابات الجزئية أو الموازية أو البديلة، بما في ذلك ترتيبات الحكم المؤقت المطولة، إلا إلى زيادة احتمالات عدم الاستقرار وستمثل نكسة كبرى للصومال. ومن الضروري تحقيق انتقال سياسي سلمي وحسن التوقيت، فضلا عن تجديد الالتزام بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بالعمل معاً كي يتسنى للصومال القيام بالمهام العديدة التي يواجهها.

لا تزال مكافحة حركة الشباب أولوية ملحة كما سمعنا. وسوف ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في وقت لاحق من هذا الأسبوع في تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تكتسي أهمية للتقدم الذي أحرزه الصومال خلال العقد الماضي.

لكن الاستقرار الدائم يتطلب وجود قوات صومالية قادرة على توفير أمنها. ونرحب بالخطة الانتقالية المستكملة للصومال ونراها خطوة نحو نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيكون من الضروري أن تركز الحكومة الاتحادية الموارد السياسية والمالية اللازمة لتنفيذها بنجاح.

وبالإضافة إلى تطوير قوات الأمن التي يمكنها أن تنتقل المعركة إلى ساحة الإرهابيين، يجب بذل المزيد من الجهود لقطع الموارد التي تستخدمها تلك الجماعات لتمويل هجماتها المميتة. ونتطلع إلى مواصلة دعم جهود السلطات الصومالية لتوسيع نطاق سلطاتها وقدراتها الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب.

لا تزال الولايات المتحدة تركز على الحد من قدرة حركة الشباب على شن هجمات ضد المدنيين، وهي ملتزمة بالشراكة مع الدول الأعضاء لاستخدام نظام الجزاءات بموجب القرار 751 (1992) إلى أقصى حد.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نفخر بأن نشير إلى انضمامنا اليوم إلى حكومة الصومال الاتحادية في المشاركة بإدراج ثلاثة من كبار قادة حركة الشباب، وهم أبو بكر علي عدن ومعلم أيمن ومهاد كاراتيه، في قائمة الجزاءات المفروضة على الصومال بموجب القرار 751. تبرهن عمليات الإدراج هذه في قائمة الجزاءات على أن المجتمع الدولي سيحاسب من يقوض السلام والأمن والاستقرار في الصومال. ونرحب بالتقديم المشترك للإدراج الذي سيكون تعبيراً عن وحدة مجلس الأمن في إدانة حركة الشباب وعنفها.

ولا يزال الدعم الثابت والموحد من جيران الصومال والشركاء الدوليين الآخرين من أجل الإصلاح والاستقرار أمراً لا بد منه. ويتعين علينا جميعاً أن نظل نركز على تحقيق الاستقرار في الصومال وأن نتجنب السعي إلى تحقيق مصالح ضيقة تتعارض مع هذا الهدف الاستراتيجي في الأجل الطويل.

## المرفق الخامس عشر

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أرحب ترحيباً حاراً بحضور معالي السيد محمد عبد الرزاق محمود، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، في جلستنا اليوم. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان والسيد ماديرا والسيدة لارنجينا على إحاطاتهم المفيدة وعلى عملهم في الميدان في هذا الوقت الصعب للغاية.

لقد كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 17 أيلول/سبتمبر 2020 بشأن عملية انتخابية وطنية إنجازاً رائعاً في الصومال. وبينما نعترف بالتطورات الإيجابية العديدة التي تحققت، فضلاً عن التقدم الذي تحققت نتيجة الاتفاق، فمن المؤسف أننا لم نشهد بعد تنفيذه بالكامل. لا يمكن للصومال أن يتصدى للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تواجهه إلا من خلال مواصلة الحوار بروح من الوحدة والتعاون. لذلك نواصل دعوة جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها للوفاء بالتزاماتها.

وأود، فيما يتعلق بالمسائل قيد المناقشة اليوم، أن أتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً، فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، نتابع عن كثب الحالة الراهنة في الصومال. ويساورنا قلق بالغ إزاء إطلاق النار الكثيف والاشتباكات التي وقعت يوم الجمعة الماضي بين المعارضة وقوات الأمن. يتوق الصوماليون إلى السلام والاستقرار والتنمية في بلدهم، وقد حان الوقت للإصغاء إلى ذلك الطموح المشروع.

ولذلك ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي أعمال قد تغرق الصومال في الفوضى وتعرض السلام والأمن في البلد للخطر. ونود أيضاً أن نؤكد على أهمية الوحدة الوطنية والمصالحة في الصومال على الطريق قديماً.

ثانياً، فيما يتعلق بعملية الانتخابات، نشيد بالجهود التي يبذلها قادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في الحوار بشأن العملية الانتخابية المتفق عليها. ومع ذلك، نأسف لأن المحادثات الأخيرة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والولايات الأعضاء في الاتحاد والأحزاب السياسية إلى تنحية خلافاتها جانباً وبذل المزيد من الجهود للدخول في حوار شامل للجميع للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن تنفيذ نموذج الانتخابات الذي اتفق عليه في 17 أيلول/سبتمبر، والاتفاق على طرائق وتوقيت للانتخابات تكون مقبولة من جميع أصحاب المصلحة الصوماليين الذين يشملون نسبة 30 في المائة من التمثيل السياسي مخصصة للنساء والأقليات. كما ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى زيادة مساعدتهما المالية والفنية للحكومة الصومالية لتحقيق ذلك الهدف.

ثالثاً، فيما يتعلق بالقدرة على الصمود من أجل الأمن، ندين بشدة العنف والهجمات الإرهابية الأخيرة، بما في ذلك الهجمات التي تستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية الضخمة ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين، فضلاً عن تلك ضد الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. يجب تقديم مرتكبي هذه الأعمال العنيفة إلى العدالة.

ونرحب بانتقال زمام المسؤولية الأمنية إلى الصوماليين. وندعم العمليات التي تنفذها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون ضد حركة الشباب. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعمهم لقوات الأمن الصومالية من خلال التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات.

وأخيراً وليس آخراً، كان لعدد من التهديدات والتحديات التي طال أمدها في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك الجراد الصحراوي والفيضانات وجائحة مرض فيروس كورونا، آثار سلبية على عدد كبير من الصوماليين الضعفاء بالفعل بسبب الفقر المزمن والنزاع. كما أن خطر الإصابة بمرض فيروس كورونا لا يزال مرتفعاً في جميع أنحاء البلد.

وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تلك التهديدات. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على ضرورة معالجة المسائل الاقتصادية العميقة الجذور التي تواجه الصومال، ولا سيما في مجال التنمية الزراعية. فلا يمكن لحكومة الصومال وشعبها أن يتغلبا على التحديات الطويلة الأجل وأن يسعيا إلى تحقيق الاستقرار والأمن المستدامين إلا بهذه المساعدة.

وقبل أن أختتم، نود أن نشيد بالعمل الدؤوب والجهود الحثيثة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري في الصومال. كما نود أن نؤكد من جديد دعمنا الكامل لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

## المرفق السادس عشر

## بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، محمد عبد الرزاق محمود

أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أتمنى النجاح لكم ولوفد بلدكم. كما أشيد بالمثل الدائم لتونس الشقيقة على قيادته المثالية على رأس المجلس في الشهر الماضي.

وأؤثو بحضور السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كابتانو خوسيه مديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة ريتا لارنجينا، المديرية الإدارية لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وأشكرهم على إحاطاتهم.

إنه لشرف عظيم لي أن أخطب مجلس الأمن بشأن التقدم الذي أحرزه الصومال والتحديات المتبقية. يواصل أعضاء مجلس الأمن، إلى جانب أغلبية الدول الشريكة الأخرى داخل أسرة الأمم المتحدة، القيام بدور هام في تنمية الصومال، إلى جانب شعبنا وحكومتنا الصامدين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وتحيط الحكومة الصومالية علماً بتقرير الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، عن الحالة في الصومال (S/2021/154)، الذي قُدم إلى مجلس الأمن اليوم. يبين التقرير بإيجاز التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية التي يجب على الأمة الصومالية التغلب عليها من أجل مواصلة السير في طريقنا نحو تعميق الديمقراطية والتنمية والاستقرار والأمن في الصومال.

ومن المهم أن نشير إلى أن الشعب الصومالي سيظل مديناً إلى الأبد للدعم والشرابات المتعددة الأوجه التي لا تزال تسهم في تقدمنا الوطني، خاصة ونحن نمضي قدماً نحو مستقبل أفضل، مستقبل مشرق وواثق يرتكز على الاعتقاد الذي لا يموت بأننا سادة مصيرنا.

وفيما يتعلق بالمأزق السياسي الحالي بشأن تنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر، فإن السياق مهم. وقد عملت حكومة الصومال الاتحادية بثبات وبشكل حازم لإجراء انتخابات على المستوى الاتحادي على النحو المنصوص عليه في الدستور المؤقت. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد بدء هذه الإدارة عملها بوقت قصير، بدأ العمل على إجراء انتخابات على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد، لغرض بسيط هو كفالة أوسع مشاركة للمواطنين في عملية اختيار قادتهم للمرة الأولى منذ 50 عاماً.

وقد تم تصميم نموذج عملي لتحقيق هذا الهدف وجرى التفاوض بشأنه مع الولايات الأعضاء في الاتحاد قبل أن توقع مع حكومة الصومال الاتحادية اتفاقاً في عام 2018. وأنا أدرك ذلك تماماً لأنني قمت بقيادة المفاوضات بالنيابة عن الحكومة الاتحادية وكعضو في اللجنة التقنية للمفاوضات الاتحادية التي تعمل عن كثب مع الولايات الأعضاء في الاتحاد.

وبعد ذلك الاتفاق، صاغت السلطة التنفيذية مشروع قانون على أساس الاتفاق، وقُدم إلى البرلمان الاتحادي للتدقيق التشريعي فيه، وجرى التصويت عليه قبل أن يوقعه الرئيس ليصبح قانوناً في شباط/فبراير 2020.

ووفقا لما نص عليه كل من الاتفاق السياسي وقانون الانتخابات اللاحق له، كان من المقرر أن تتولى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قيادة العملية. بيد أنه في غضون فترة قصيرة، تراجع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد عن الاتفاق السابق بشأن الصوت الواحد للشخص الواحد، وبدلاً من ذلك أعربوا عن تفضيلهم لنموذج اختيار مماثل للنموذج المستخدم في عام 2016، حيث تختار قيادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في الواقع أعضاء كلا مجلسي البرلمان الاتحادي الذين ينتخبون بعد ذلك الرئيس ورئيسي مجلسي البرلمان.

وقد استُحقت عملية الاختيار بحق تسميتها بحاضنة لمختلف مستويات الفساد والمخالفات والمحسوبية التي تفضلها النخبة، ممن تنحصر مصالحهم في اتخاذ مستقبل الصومال رهينة، وفي استمرار المحسوبية لمصلحة القلة.

ورغم الضرورة الأخلاقية والسياسية لتنفيذ نموذج الانتخابات المتفق عليه، ضغط شركاء الصومال الدوليون على الحكومة للتوصل إلى حل وسط مع الولايات الأعضاء في الاتحاد مرة أخرى، نتيجة لسلسلة من المشاورات مع قيادات تلك الولايات، عُقدت في دوسمريب، وعُرفت باسم مؤتمر دوسمريب 1 و 2 و 3.

وتوصل اجتماع أخير للمجلس الاستشاري الوطني في مقديشو إلى اتفاق سياسي بشأن الطرائق الجديدة لإجراء الانتخابات في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الاتحادية، بموافقتها على ذلك النموذج المختار، لم تتنازل فحسب عن مبدأ الانتخابات على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد، بل وافقت أيضاً على الشروط التالية بناء على طلب الولايات الأعضاء في الاتحاد.

بالنسبة لمقاعد البرلمان، أرادت حكومة الصومال الاتحادية أن يصوت 301 شخص على كل مقعد على حدة، ولكن الولايات الأعضاء في الاتحاد أرادت 101 صوت لكل مقعد؛ فوافقت الحكومة على ذلك.

أقترحت الحكومة الاتحادية إجراء انتخابات في أربعة أو ثلاثة مواقع على الأقل في كل ولاية، سعياً لإضفاء المزيد من الشرعية على البرلمان الجديد؛ وأراد قادة الولايات موقعين، فنزلت الحكومة الاتحادية مرة أخرى عند رغبتهم.

وكان قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد هم واضعو المسودة الأولى لهذا الاتفاق، ولا سيما منهم رئيسا جوبالاند وبونتلاند، وأدى ذلك إلى الترحيب بالاتفاق والاحتفال به وتأنيده من قبل جميع المرشحين المحتملين للرئاسة، ومن قبل قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، والمجتمع الدولي وجميع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة.

ومن المؤسف مواصلة واضعي المسودة الأولى للاتفاق، بعد كل ذلك، رفض تنفيذ الاتفاق السياسي، مطالبين بالمزيد من التنازلات الواحدة تلو الأخرى لمعالجة الشواغل المتصورة فيما يتعلق بمنطقة جدو، ولجان الانتخابات. وقبلت الحكومة الاتحادية ذلك أيضاً، وقامت لجنة تقنية تمثل جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلون ووزاريون من كل من جوبالاند وبونتلاند، بوضع اللمسات الأخيرة على المسائل العالقة في بيدواه في 16 شباط/فبراير.

وبعد يومين من المناقشات، أعلنت اللجنة التقنية في بيدواه عن اتفاق رحب به الجميع، بما في ذلك المجتمع الدولي، كما وجه الرئيس محمد عبد الله محمد "فرماجو" دعوة إلى قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد للاجتماع في المجلس الاستشاري الوطني في مقديشو يوم 18 شباط/فبراير لاختتام أعمال اللجنة



التقنية التابعة لحكومة الصومال الاتحادية/الولايات الأعضاء في الاتحاد، وتنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر تنفيذًا كاملاً، حتى يتسنى بدء عملية الانتخابات بدون المزيد من التأخير.

ومن المؤسف أن زعمي الولاياتين العضوين في الاتحاد، اللذين وضعوا المسودة الأولى للاتفاق السياسي، الذي تم التوصل إليه في 17 أيلول/سبتمبر، ولم يفتأ يقران وضع صيغته النهائية، رفضاً مرة أخرى حضور الاجتماع، واختاراً مرة أخرى أن يتخذاً تطلعات الشعب الصومالي إلى تحقيق الاستقرار رهينة، في محاولة منهما لتحقيق عملية الانتقال بطريقة غير ديمقراطية.

وفي الواقع، وبدلاً من السفر إلى مقديشو لحضور اجتماع المجلس الاستشاري الوطني المقرر عقده، اختار الزعيمان تقديم دعم ضمني لمظاهرة قرر تنظيمها مرشحون محتملون للرئاسة، وقبلتها الحكومة الاتحادية شريطة أن تلتزم بلوائح الصحة العامة وأن تجري بطريقة سلمية، كما ينص على ذلك دستورنا.

وتعترف الحكومة اعترافاً كاملاً بالحق في التظاهر السلمي كحق يكفله الدستور. ونحن ملتزمون بإتاحة الفرصة للشعب الصومالي للتعبير عن نفسه وعن مطالبه بدون المساس بالنظام العام أو تدمير الممتلكات العامة أو الخاصة.

بيد أن المرشحين المحتملين للرئاسة لم يتجاهلوا تدابير الحكومة فحسب، بل اختاروا أيضاً أسلوباً للاشوعية والتمرد الواضحين. واختاروا أن يخرجوا إحدى الميليشيات إلى شوارع مقديشو؛ وفي الواقع، أعلن رئيس تلك الميليشيا صراحة أمام المألأ أنه "لا توجد حكومة، ونحن سنتولى السلطة".

وليس ذلك أمراً مستغرباً لأن قادة جماعة المعارضة أعلنوا ليلة 8 شباط/فبراير أنه لا توجد حكومة في الصومال، وهذا أمر غير صحيح نظراً لأن البرلمان أقر قانون الانتخابات على أساس الاتفاق السياسي الذي ينص بوضوح في مادته 3، على أن الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة تتمتعان بالسلطة الكاملة؛ وعلاوة على ذلك، فإن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن إدارة الانتخابات، تحديداً من أجل تجنب حدوث فراغ في السلطة.

وقد أدت تلك الأفعال إلى فقدان أرواح أفراد أمن تابعين لنا، أقسموا على حماية الأمة الصومالية من الأعداء، الأجانب والمحليين على حد سواء. وأتقدم إلى أسرهم وأحبائهم بتعازي الأمة وامتنانها، وأتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

لقد سئم الشعب الصومالي من الحرب وهو يتوق إلى تحقيق الاستقرار والأمن وإلى حكومة تمثل تطلعاته بحق. والسبيل لتحقيق ذلك هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة، على نحو ما اتفقت عليه جميع الأطراف في 17 أيلول/سبتمبر، وهو اتفاق وضعت اللجنة التقنية صيغته النهائية في بيدها قبل أسبوع فقط.

إن إنكار الحقيقة لا يغير الواقع، وأخشى أن ما لدينا هنا هو معارضة مصلحتها الوحيدة، بناءً على طلب من قوى خارجية، هي التضليل، لأن هدفها السياسي الوحيد كان دائماً التسبب في أزمة سياسية من أجل إثارة الفوضى الدستورية. والواقع أن السبيل الوحيد للانتقال السياسي هو من خلال الانتخابات، وليس من خلال التهديدات أو الادعاءات الغريبة بالتراجع السياسي والاجتماعي إلى حقبة مؤلمة لن يوافق الشعب الصومالي على العودة إليها أبداً.

والحقيقة البسيطة هي أن مصير الأمة الصومالية لن تقررته الدعوات غير الديمقراطية، مهما كان عددها، إلى عزل رئيس حالي بدون انتخابات، أو الدعم الذي تتلقاه المعارضة من محور عدم الاستقرار الأجنبي، أو التهديد بالعنف.

بل إن من سيحدد مستقبل الصومال هو الشعب الصومالي، الذي يتمتع بالثقة والخبرة والتصميم لكفالة ألا تكون آلام الماضي أبداً ما ينتظر الصومال في غده.

وللأسف، فإن الحكومة الاتحادية الصومالية تعتقد بقوة أن هناك تدخلاً أجنبياً سافراً في الشؤون السياسية الداخلية للصومال من جانب أولئك الذين يدعون أنهم يساعدون في تحقيق الاستقرار في الصومال، وأولئك الذين يقدمون مكافآت سخية من أجل تخريب العملية الانتخابية عمداً وإطالة أمدها أملاً في تغيير القيادة.

ومن الواضح أن محور النفوذ الأجنبي هذا لديه استراتيجية لإطالة أمد إجراء الانتخابات من خلال إجبار زعمي الولاياتين الاتحاديتين العضوين المتبقين على رفض الاتفاق من أجل توفير مجال للمرشحين المحتملين للرئاسة، وذلك في محاولة للإيحاء بأن هناك خلافاً. واليوم تحديداً، أعلن المرشحون المحتملون للرئاسة تنظيم مظاهرة يوم الجمعة المقبل، وهو أمر من الواضح أنه يتزامن مع هذه الجلسة على أمل بث الخوف من حدوث معركة فاصلة وأخيرة.

فلتطمئنوا، إن المرشحين المحتملين للرئاسة كانوا، وسيظلون، يتمتعون بالحرية والحيز السياسي للتعبير عن آرائهم وستؤدي الهيئات الحكومية وكذلك قوات الأمن واجباها القانوني المتمثل في حماية الناس من قوى التطرف الظلامية والعدو الصامت المتمثل في الجائحة، وهم يعبرون عن آرائهم علناً. ومع ذلك، سيظل أمن الشعب الصومالي ورفاهه أمراً بالغ الأهمية، ولن نقبل بأي تمرد مسلح تحت ستار مظاهرة سياسية.

ولا شك في أن الانتخابات ستجري بمجرد تأييد الزعيمين الأخيرين من زعماء الولايات الاتحادية الأعضاء لوضع الصيغة النهائية لاتفاق 17 أيلول/سبتمبر الذي تفاوض عليه الممثلون الفنيون لكل منهما. وبناء على موافقة زعمي الولاياتين الاتحاديتين العضوين هذين، ستكون حكومة الصومال الاتحادية مستعدة وقادرة على بدء إجراء الانتخابات في غضون شهر.

ويدعو رئيس الصومال مرة أخرى زعمي بونتلاند وجوبالاند إلى الانضمام إلى الاجتماع التشاوري في مقديشو لوضع توصيات اللجنة الفنية في صيغتها النهائية. إن استكمال العملية الانتخابية استناداً إلى الحوار والتسوية أمر حيوي بالنسبة لسلام وازدهار الشعب الصومالي.

وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية، لا تزال هزيمة حركة الشباب تشكل الأولوية الأمنية الرئيسية للصومال. إننا نخوض معركة ناجحة ضد منظمة إرهابية دولية قد عقدت العزم ولديها طموح إقليمي وعالمي. وبفضل شجاعة وتضحيات الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، انحصرت هجمات حركة الشباب في الهجمات الانتهازية على الأهداف السهلة. وقد أحبطت العديد من المؤامرات لقتل الأبرياء، كما قُتل أو أُسر العديد من نشطاء حركة الشباب أو أُلقي القبض عليهم.

وعلى الرغم من شجاعة جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فمن الضروري أن نواصل العمل مع شركائنا الدوليين من أجل تعهد وبناء جيش وطني صومالي وقوة شرطة صومالية مدربين ومجهزين

وممولين جيداً لحماية مواطنينا والمساهمة في تعزيز الاستقرار الإقليمي. ونحن ممتنون لجميع الشركاء الذين يساعدوننا بنشاط في العمل على تحقيق ذلك الهدف الأساسي.

في الواقع، ستكون سنة 2021 محورية بالنسبة للصومال. وقد أكملنا ونقننا الخطة الانتقالية للصومال، التي رحب بها مجلس الأمن، وهي ترسم طريقاً واضحاً للصومال لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية. ومن المهم أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على مستوى الغرض المنشود وقادرة على مواجهة التحديات الحالية، ونعني بذلك: أولاً، تحقيق إعادة تشكيل البعثة لتكون أكثر مرونة وقدرة على الحركة بما يكفي لدعم القدرات الهجومية لقوات الأمن الصومالية؛ وثانياً، الانتقال من وجود قوات البلدان المساهمة بقوات في قطاع واحد إلى وجود مختلط لتلك القوات في جميع القطاعات لتحسين القيادة والسيطرة؛ وأخيراً، زيادة التنسيق والعمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية لتمكين القيادة الصومالية. وببساطة، يجب أن يجسد مفهوم العمليات الجديد لبعثة الاتحاد الأفريقي بشكل فعال هدف الخطة الانتقالية الصومالية.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فإن الحكومة الاتحادية الصومالية تعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية لتخفيف عبء الدين الوطني الذي لا يمكن تحمله من على كاهل الشعب الصومالي. ومن خلال الجهود الوطنية الكبيرة وبالشراكة مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، أكمل الصومال برامج متتالية للإصلاح الاقتصادي، مسترشداً بتوجيهات صندوق النقد الدولي، للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أوائل عام 2020. وكان ذلك إنجازاً هائلاً، يليه الآن برنامج للمتابعة - التسهيل الائتماني الممدد - والذي يواصل البناء على أسس تعزيز إدارة المالية العامة وزيادة الإيرادات المحلية من أجل تحقيق الاستدامة المالية وإدارة النفقات إلى مستوى مستدام والحكم الرشيد وإصلاحات القطاع المالي.

وعلاوة على ذلك، وضعنا قوانين وأنظمة لإضفاء الطابع المؤسسي على الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية المستدامة لتوطيد الإصلاحات الاقتصادية. ونحن مصممون على البقاء على مسار الإصلاح الصحيح من أجل الوصول إلى نقطة الإنجاز ونأمل أن نحصل على الإعفاء الكامل من الديون. ومن شأن ذلك، مقترنا بالدروس التي تعلمناها والنظم والعمليات التي بنيناها من خلال مسيرة الإصلاح الاقتصادي، أن يقود الصومال على طريق التنمية المستدامة والفرص والازدهار.

وإلى جانب التقدم السياسي والأمني والاقتصادي الذي تحقق حتى الآن، ما فتئ الصومال يحرز أيضاً تقدماً مطرداً في عملية بناء الدولة، لا سيما من خلال عملية مراجعة الدستور ومنع نشوب النزاعات وحلها. وما فتئ الصومال يتصدى بفعالية للتهديد الثلاثي، المتمثل في الجراد والفيضانات وجائحة مرض فيروس كورونا العالمية، الذي لا يزال يؤثر تأثيراً شديداً على الصحة والاستقرار الاقتصادي للصومال وشعبه. ولا يزال الصومال يدعو إلى التضامن العالمي وتوفير فرص متكافئة للحصول على اللقاحات في هذه المرحلة من الصعوبة والهشاشة البالغين بالنسبة لجميع الشعوب.

في الختام، لقد قطع الصومال شوطاً طويلاً جداً في مسيرة كان الكثيرون يحسبون أنه لن يتجاوز العقبات القليلة الأولى فيها. إن النجاح الاقتصادي للصومال هو ثمرة الجهود الجماعية التي تبذلها الحكومة الصومالية وشعبها وشركاؤنا الدوليون القيمون. إن الشعب الصومالي لديه القدرة على الصمود، وهو ملتزم ببناء مستقبل أفضل يمكنه أن يفخر به.

أما بالنسبة للسياسة، فقد تطورت العملية السياسية في الصومال مقارنة بمرحلة إطلاقها وتطويرها على يد الشركاء الدوليين. غير أن القادة الصوماليين، منذ عام 2012 ولا سيما في السنوات الأربع الماضية، تعاملوا مع قضايا سياسية معقدة دون إشراف المجتمع الدولي. وهذا بدوره جعل الشعب الصومالي يثق في حكومته وفي قادته. وعلى الرغم من الأحداث الأخيرة، فإن دعوة الرئيس لزعيמי الولايتين الاتحاديتين العضوين المتبقيتين لا زالت قائمة.

وبما أن إعادة بناء الصومال كبلد آخذ في التقدم وينعم بالازدهار ويستوعب الجميع أمر أساسي لجميع الصوماليين، تلتزم هذه الحكومة بتحقيق ذلك الهدف النبيل من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، مع مواصلة الحفاظ على الصحة الجسدية والمستقبل المالي للشعب الصومالي.

---